A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.53
12 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

DEC 17 1991

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد اودوفينكو (نائب الرئيس)	(أوكرانيا)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

- منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي :
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61839 ٢٥٤٤ب(٩١)

المحتويات (تابع)

- الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام [٧]
- قضية فلسطين :
(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الأمين العام

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥ .

البند ٣٣ من جدول الاعمال

منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي :

(أ) تقرير الامين العام (A/46/410 و Add.1 و 2) ؛

(ب) مشروع قرار (A/46/L.24)

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشارك البرازيل بارتياح بالغ في النظر في هذا البند من جدول الاعمال المتصل بمنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . فالآن وقد انقضت خمسة أعوام على اعتماد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار ١١/٤١ وما تلا ذلك من إنشاء المنطقة المذكورة ، نجد أن تلك المبادرة الفريدة تشكل دليلا حيا على المغزى الكامن في ذلك القرار ، وشاهدا على ما ينم عنه من نفاذ البصيرة .

فمنذ ذلك الحين ، والقرارات اللاحقة في هذا الصدد تلقى تأييدا متزايدا ولما كانت التطورات الباهرة تفسح المجال لاتباع نهج جديدة في معالجة مجموعات كاملة من القضايا الدولية ، يأمل وفدي أن يحين عما قريب الوقت الذي ينال فيه قرار يتخذ بشأن هذا البند تأييد الدول الاعضاء بالاجماع .

إن الجمعية العامة ، بإنشائها منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي إنما عبرت عن التطلعات التي طالما راودت بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية المطلة على ذلك المحيط . ولقد ظلت البرازيل منذ مولد هذه الفكرة على التزامها بالنهوض بمقاصد المنطقة وأهدافها . فتلك المقاصد تتصل بالمثل العليا المعترف بها عالميا والداعية إلى السلم ، والتعاون والتنمية ، وحماية البيئة ، وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الاساسية ، والمساواة العنصرية ، والعدل والحرية ، وهي المثل التي يتعين السعي إلى تحقيقها بما يعود بالنفع المتبادل على شعوب بلدان المنطقة كافة .

والواقع أن التطورات الاخيرة أعطت ، جنبا إلى جنب مع ما نشهده حاليا من انبعاث التعددية ، زخما جديدا للمبدأ السامي القاضي بتأكيد صفة المحيط الاطلسي

كاقل محيطات العالم احتواء للأسلحة وذلك وفاء برسالته كمنطقة للتعاون ، وللاتصال والحوار السلميين بين شعوب البلدان المطلة على شواطئه . فتدعيم استقلال ناميبيا ، والقضاء بالتدريج على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والتحسن المطرد في التفاهم بين الارجنتين والمملكة المتحدة ، واتفاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم التوصل إليه في أنغولا ، وكذا في ليبيريا ، كلها عوامل أسهمت في تعزيز صفة جنوب الاطلسي كمنطقة سلم وتعاون .

ومن الامور التي أبرزت التطلع إلى السلم في المنطقة وعززته بقدر أكبر توقيع الرئيسان الارجنتيني والبرازيلي في غوادلاخارا بالمكسيك في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ الاتفاق الخاص بقصر استخدام الطاقة النووية على الاغراض السلمية وكذا توقيع إعلان مندوزا الذي بمقتضاه نبذت الارجنتين والبرازيل وشيلي ثم أوروغواي رسميا استخدام جميع الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية .

وكما أعلن الرئيس فرناندو كولور في الخطاب الذي ألقاه في دورة الجمعية العامة هذه ،

"فإن المجتمع الدولي يواجه ثلاثة تحديات رئيسية هي : التحدي الاقتصادي للتنمية ، والتحدي السياسي للسلم ، والتحدي الاخلاقي لضمان حياة كريمة للجميع ...

"إن التنمية تكفل دعم الديمقراطية وتعتبر أساسا متينا للسلم ."

(A/46/PV.4 ، ص ٨)

ونحن نرى في منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي أداة فعالة لتعزيز التنمية حيث أننا على اقتناع بأهمية التعاون الدولي بين البلدان النامية كوسيلة للإسهام في تهيئة بيئة اقتصادية تفضي إلى نظام عالمي أكثر عدلا وانصافا .

فعلى الجانب الامريكي اللاتيني من المحيط ، أفضت الآمال التي ظلت لزمن طويل معقودة على التكامل الاقتصادي والتعاون المتزايد ، إلى التوقيع في اسونسيون في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ على المعاهدة القاضية بإنشاء السوق المشتركة في الطرف الجنوبي

لقارة أمريكا الجنوبية ، والتي تشكل الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي ومعها باراغواي أطرافها المؤسسة . وسوف تخرج السوق المشتركة التي ستشمل ١٨٠ مليون نسمة إلى حيز الوجود الفعلي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ . ونحن على ثقة من أن تنفيذ تلك المعاهدة سيكون له أثر مؤات وبعيد المدى على المنطقة بأسرها .

إن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس فرناندو كولور لانغولا وناميبيا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي تعبر عن التزام البرازيل بتعزيز أواصر الصداقة والتعاون التي تربطنا بهذين البلدين من بلدان منطقة جنوب الأطلسي . ففي ناميبيا أصدر الرئيسان سام نجوما وفرناندو كولور بيانا مشتركا أعلنا فيه اتفاقهما على العمل معا في سبيل عقد اجتماعين اقليميين رفيعي المستوى في عام ١٩٩٢ في إطار منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي - أحدهما اجتماع لوزراء الصناعة والتجارة من المقترح عقده في ويندهوك ، والهدف منه استكشاف سبل ووسائل زيادة روابط التبادل التجاري داخل المنطقة ، والآخر لكبار المسؤولين في مجالي الشباب والرياضة ومن المقترح عقده في برازيليا . وأملنا أن يلقى هذان الاقتراحان تأييدا واسع النطاق ، وأن يعزز هذان الاجتماعات الجهود الرامية إلى توطيد الروابط بين بلدان المنطقة .

وقد احتل موضوع حماية البيئة ، الذي أُدمج في مفهوم التنمية القابلة للإدامة المرتبة الأولى على جدول الأعمال الدولي في السنوات الأخيرة . وقد أعلنت البلدان الواقعة في جنوب الأطلسي على الدوام عن تصميمها على العمل معا من أجل حماية البيئة في المنطقة ، وخاصة فيما يتعلق بالمحيط الذي يربط بين بلداننا ويوحدها . وإن المرء يدرك ، إذ يسترجع القرار ١١/٤١ والوثيقتين الختاميتين للاجتماعين رفيعي المستوى المعقودين في ريو دي جانيرو وفي أبوغا ، أن الحماية البيئية قد أصبحت لب مفهوم إنشاء منطقة للسلم والتعاون ، وإنها ستظل كذلك .

وفي هذا الصدد ، فإننا نتطلع بأمل كبير إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي ستتشرف البرازيل باستضافته في عام ١٩٩٢ . وكما ذكر وفدي في الفرصة التي أتيحت له في اللجنة الثانية عندما تكلم عن المؤتمر :

"فإن من المتوقع أن يتوصل مؤتمر ريو إلى قرارات جوهرية تستهدف النهوض بالتنمية القابلة للإدامة على المستوى العالمي وعن طريق وإقرار جدول أعمال شامل للعمل في هذا الصدد . ولم يحدث أن أتيحت من قبل فرصة أفضل من تلك لكتابة مثل هذه الصفحة الجديدة الواعدة في تاريخ التعاون الدولي ."

ونأمل أن يسفر مؤتمر عام ١٩٩٢ عن كثير من النتائج الهامة . ونحن مقتنعون أن إحراز تقدم بصدد الأهداف الأساسية لقيام منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي ، سيكون إحدى هذه النتائج .

وأودُّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما أسدياه من عون في تنظيم حلقتين دراسيتين في برازافيل ومونتفيديو حول قانون البحار وحماية البيئة البحرية . ونحن نتطلع إلى مواصلة الدعم لأنشطة متابعة هذه الاجتماعات . كما أودُّ أيضا أن أمتدح وأحيي علنا العمل الدؤوب الذي قام به أصدقاؤنا من نيجيريا في إطار دورهم كمنسقين أكفاء بين بلدان المنطقة خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ .

إن إدراك الحاجة إلى تشجيع التعاون بين البلدان النامية ، في الوقت الذي تتعاظم فيه صفتا الترابط والشمول في الاقتصاد العالمي كان ، هو والرغبة الصادقة في إرساء السلم في جنوب المحيط الاطلسي ، الاساس لإقامة المنطقة التي كان دافعها الرئيسي هو استخدام المحيط كجسر لتجميع شعوب افريقيا وأمريكا الجنوبية . وما زالت هذه العوامل اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، هي حجر الزاوية في جهودنا المشتركة في إطار المنطقة . إن السلم والتعاون والثقة والتنمية هي المسار الذي اختاره التاريخ لعالمنا ، وما من سبيل سواه يضمن العيش في كرامة للجنس البشري بأسره .

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل نيجيريا ، الذي سيقوم بعرض مشروع القرار A/46/L.24 .

السيد أديبنجي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد الدورة السادسة والاربعون للجمعية العامة في ظل خلفية من الامل المتجدد للبشرية في مستقبل يعطي الاولوية اللازمة للاهتمام بالقضايا المترابطة للسلم والامن ونزع السلاح والتنمية . ومن هنا تكتسب الدورة أهمية خاصة في عملية إعادة تحديد التحديات الجديدة التي تواجه تعزيز السلم والامن الدوليين ، وتدعيم أواصر التعاون العالمي والتنمية . وفي سياق أوضاع ما بعد الحرب الباردة هذه ، ينظر وفد نيجيريا إلى المناقشة الخاصة بالبند ٣٢ من جدول الاعمال المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" ، كإسهام كبير في مسعانا المشترك من أجل إقامة نظام عالمي جديد تصبح فيه كل منطقة من عالمنا معقلا للسلم والتعاون .

ومنذ ما يزيد قليلا عن خمس سنوات ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين القرار ١١/٤١ الخاص بإنشاء "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" . وكان اعتماد ذلك القرار ثمرة لمبادرة قامت بها بعض دول المنطقة الاقليمية ومنها بلادي ، التي رأت ضرورة القيام بمزيد من الاتصالات المكثفة وتعاون متبادل أوسع نطاقا يعود بالنفع على الجميع . وكانت المبادرة تعني بذل جهود لإزالة حواجز العزلة التي ظلت قائمة على مدى قرون . كما كانت تعني أيضا الامل في إنهاء الظروف السائدة

وقتها ، والناجمة عن مواجهات الحرب الباردة والتي شملت منطقة جنوب المحيط الاطلسي ضمن غيرها من المناطق ، وكانت تشكل بذلك تهديدا لأمن دول منطقتنا . ومن هنا كان القرار ١١/٤١ تجسيدا لتطلعاتنا نحو السلم والتعاون .

ووفدي سعيد بما تحقق من تقدم نحو هذا الهدف حتى الآن . وقد أظهرت المنطقة ، على مدى السنوات الخمس الماضية ، حكمة وحيوية المبادرات المتعددة الأطراف التي تستهدف تشجيع السلم والأمن الاقليميين من خلال النهوض بالسلم والتعاون الاقليميين ومن خلال تفاهم سياسي وطيد الأركان واتصالات اجتماعية واقتصادية . وخلقت ، قبل كل شيء تكاملا بين التعاون الاقليمي وبين الجهود الرامية لتعزيز السلم والأمن العالميين في جميع جوانبهما .

وتشيد نيجيريا ، بصفتها منسق المنطقة ، بدعم الجمعية والمجتمع الدولي عامة لتحقيق أهداف المنطقة . وما زال القرار السنوي للجمعية العامة الخاص بهذا البند يحظى بتأييد متعاظم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وهي الحقيقة التي تعبر عن الثقة التي وضعها المجتمع الدولي في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف المنطقة . ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليشكر كل الدول الأعضاء على هذا الدعم والتشجيع اللذين يستحقان الثناء . كما نود أن نسجل أيضا تقدير جميع الدول الأعضاء الـ ٣٣ في المنطقة للمساعدة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وموظفوه بما في ذلك مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار ، وللدعم الذي قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفوه من أجل تنفيذ القرار ١١/٤١ . ونحن نتطلع إلى مزيد من المساعدات المثمرة والتعاون في مختلف الميادين في المستقبل .

ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، ودول المنطقة تبذل قصارى جهدها لتحقيق أهدافها . واسمحوا لي أن أذكر أن القرار ٣٦/٤٥ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وهو القرار الذي استمد مختلف عناصره من الوثيقة الختامية للاجتماع الثاني المعني بالمنطقة والمعقود في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قرار يشكل خطوة هامة إلى الأمام من حيث أنه بلور مجالات محددة للعمل الإقليمي .

وفي اعتقادي أن الجمعية العامة تشارك دول جنوب الأطلسي ارتياحها إزاء التقدم الذي أحرز في السنة الماضية في سبيل تسوية بعض المنازعات القائمة في المنطقة والتي كانت تشكل تهديدات للسلم والاستقرار الاقليميين . وقد أفضت المبادرات الاقليمية والدولية إلى اتفاقات للسلم والى محاولات مثمرة بدرجة متزايدة لتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا وليبريا . وبالنسبة للاولى ، أنشأت الامم المتحدة بعثة الامم المتحدة للتحقق في أنغولا (الثانية) للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام الذي يفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٣ .

وفي ليبريا يعكف بنجاح الفريق الموسّع لرصد وقف إطلاق النار - تحت إشراف المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا - على إنفاذ وقف إطلاق النار وعلى السعي إلى إحلال السلم تمهيدا لإجراء انتخابات وطنية في ١٩٩٢ . كما واصلت ناميبيا السير على الطريق المحمود ، طريق توطيد استقلالها في ظل حكومة مسالمة ومنظمة وديمقراطية ولاعنصرية .

والتطورات التي حدثت في جنوب افريقيا تدعو إلى التشجيع ، وتعطي الامل في أن تنتهي أيام العنصرية المؤسسية ونظام الاقلية البيضاء في وقت أقرب مما كان متوقعا . وانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتوقيعها على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمران أحيا الامل في أن تقوم في افريقيا منطقة خالية حقا من الاسلحة النووية . ومن الدلائل على مناخ الثقة الوليد أن بلدانا أخرى في الجنوب الافريقي قد أصبحت أيضا أطرافا في معاهدة عدم الانتشار . وعلاوة على ذلك ، اعتمد اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أبوجا في حزيران/يونيه الماضي قرارا بشأن التدابير الرامية إلى التنفيذ العملي لإعلان اعتبار افريقيا منطقة لانووية .

أما فيما يتعلق بالمنطقة دون الاقليمية في أمريكا اللاتينية التي تندرج في إطار منطقة السلم هذه ، فإنني واثق من أن الجمعية العامة ستحيط علما مع الارتياح بالاتفاق المعقود بين البرازيل والارجنتين بشأن قيام كل بلد منهما بالتفتيش على البرنامج النووي للبلد الآخر . وهذا تدبير محمود من تدابير بناء الثقة لا بد وأن يشجع على زيادة التعاون داخل المنطقة ، وخاصة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونحن نلاحظ أيضا مع الارتياح المبادرة التي اتخذت في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام لوكالة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية بهدف إقامة تعاون بين منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الاسلحة النووية ومنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . كما نرحّب بتحسن العلاقات الثنائية بين الارجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس .

إن حماية بيئة المنطقة مسألة تحتل أولوية عالية على جدول أعمال دول المنطقة . والجهود المتضافرة التي ما برحت تبذلها تلك الدول منذ الاجتماع الاول الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٨٨ أسفرت عن مزيد من اليقظة مما يتجلى في آلية مراقبة التخلف من النفايات التي تستهدف رصد ومنع إلقاء النفايات المشعة في أراضينا ومياهنا . ولا تقل عن ذلك أهمية الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها دول المنطقة استعدادا لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ونأمل أن يسهم هذا المؤتمر الهام في زيادة تعزيز أهداف منطقة جنوب الاطلسي من خلال تناول المشاكل البيئية من جميع جوانبها . وتولي المنطقة في هذا الصدد أهمية خاصة لحماية جنوب المحيط الاطلسي من التلوث البيئي ، لان تلك الحماية تشكل جزءا لا يتجزأ من الامن غير العسكري لدولنا .

لقد سبق لوفدي أن أثنى على المساعدة المقدمة من مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي اللذين نظما المرحلة الثانية لحلقة دراسية عقدت في مونتفيديو بأوروغواي في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ وخصصت لاستعراض وتنفيذ النظام القانوني الذي أنشأته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، من حيث علاقته بمنطقة جنوب الاطلسي . وتأمل نيجيريا أن يواصل مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة على تنفيذ توصيات الحلقة الدراسية المذكورة . كما نناشد برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، والوكالات المتخصصة ذات الصلة داخل الامم المتحدة ، تقديم المساعدة في ميدان التعاون التقني بين دول المنطقة ، بما في ذلك تمويل مشاريع محددة في مجال الاتصال ، والطاقة ، وإدارة الموارد المائية ، والسياحة ، والتعدين ، والزراعة ، وحماية البيئة .

ويسعدني أن أعلن أن نيجيريا قد عقدت ، بوصفها المنسق الحالي للمنطقة ، اجتماعا استشاريا للدول الاعضاء في المنطقة في لاغوس في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ . وقد بحث ذلك الاجتماع التدابير والطرائق العملية الكفيلة بترجمة القرارات والاتفاقات

الهامة التي تمّ التوصل إليها في الاجتماع الثاني المعقود في أبوجا في ١٩٩٠ إلى أعمال ملموسة . وقد شملت المجالات الرئيسية التي تناولها البحث الأمن داخل المنطقة ، والتجارة ، والسياحة ، والعلم والتكنولوجيا ، والتعاون الاقتصادي ، والبيئة . وتم الاتفاق بوجه عام على إطار للتعاون في هذه الميادين . ومن المتوقع أن يواصل الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في المنطقة ، المزمع عقده في ١٩٩٣ ، البناء على القرارات المتخذة في اجتماع لاغوس الاستشاري .

واسمحوا لي الآن أن أتولى بالنيابة عن دول المنطقة عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.24 الذي اشتركت في تقديمه الارجنتين ، وأنغولا ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبنن ، وتوغو ، والرأس الأخضر ، وزائير ، وسان تومي وبرنسيبي ، والسنغال ، وسيراليون ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، وكوت ديفوار ، والكونغو ، وليبريا ، وناميبيا ، ونيجيريا . ومشروع القرار هذا يذكّر ببعض العناصر الهامة التي وردت في القرار ٣٦/٤٥ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي ، ويعبّر عن بعض التطورات الرئيسية التي وقعت في ١٩٩١ . وفقرات الديباجة تماثل من الناحية الاساسية فقرات الديباجة في قرار العام الماضي . غير أن إضافة هامة ذات دلالة قد أدرجت في الفقرة الخامسة من الديباجة ، التي تلاحظ وجود اتفاق عالمي في الآراء بشأن حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية .

والفقرتان ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار مماثلتان للفقرتين المناظرتين في قرار العام الماضي . وترحّب الفقرة ٣ بالمبادرة التي قامت بها أمريكا اللاتينية ، من خلال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، بهدف إنشاء آليات تعاونية بين منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية ومنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي .

والفقرة ٤ تؤكد عزم دول المنطقة على حفظ المنطقة لجميع الانشطة التي يحميها القانون الدولي ذو الصلة ، بما في ذلك حرية الملاحة .

والفقرة ٥ تماثل الفقرة المناظرة في قرار العام الماضي . أما الفقرة ٦ فتنوّه بالبلاغ المشترك الذي وقّع عليه رئيسا ناميبيا والبرازيل والذي يرمي إلى تعزيز الصلات داخل المنطقة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

والفقرة ٧ تشيد بنجاح الجهود المتعلقة باستقلال ناميبيا . والفقرة ٨ تتطلع إلى الوقت الذي ستشغل فيه جنوب افريقيا ، بعد أن تصبح ديمقراطية ولا عنصرية ، المكان الجدير بها ضمن أعضاء المنطقة . والفقرة ٩ من المنطوق ترحّب باتفاقات السلم في أنغولا وليبيريا ، وتحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود النبيلة .

والفقرة ١٢ تكرر نداء المجتمع الدولي إلى جميع الدول بأن تمتنع عن مزاولة طرق وممارسات صيد السمك التي يمكن ، بوجه خاص ، أن تؤثر تأثيرا ضارا على حفظ وإدارة الموارد الحية البحرية . وبالنظر إلى أهمية الموارد السمكية لبلدان المنطقة ، فإن مشروع القرار يحث جميع الدول على عدم مزاولة طرق وممارسات صيد السمك التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على حفظ وإدارة الموارد الحية البحرية في المنطقة .

والفقرة ١٣ تؤكد على أهمية مؤتمر الامم المتحدة المقبل المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده بالبرازيل في ١٩٩٢ . والفقرة ١٥ من المنطوق تعرب عن تأييد الجمعية العامة لدول المنطقة في جهودها الرامية إلى تطوير التعاون التقني داخل المنطقة .

بعد التشاور حول بعض الاقتراحات وافق مقدمو مشروع القرار على إدخال التعديلات الطفيفة التالية عليه . ففي الفقرة ١١ وافقوا على الاستعاضة في النص الانكليزي عن لفظة "Preserve" بلفظة "Conserve" .

كما وافق مقدمو مشروع القرار أيضا على الاقتراح القائل بأن تضاف إلى نهاية الفقرة ١٣ عبارة "وفقا للقرار ٣٢٨/٤٤" .

بهذه التغييرات ، يحدوني الأمل في أن يعتبر مشروع القرار هذا الذي هو في رأينا مجرد شكل آخر من أشكال التعبير الإيجابي عن أهداف وآمال وتطلعات دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، مشروعا لا خلاف عليه ، وأن يعتمد بتوافق الآراء .

السيد بيريز باييون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لم يكن بلدي أوروغواي ليفوّت فرصة تناول البند المعروض علينا اليوم . فأوروغواي ، وهي بلد ينادي بالفكرة العالمية السامية ، تشارك بحماس واخلاص في عملية إعادة توجيه التحالفات وأوجه التفاهم الجغرافية السياسية نحو ترشيد التعاون الاقليمي وزيادة فعاليته على أساس المصالح المشروعة المشتركة .

فلنتحدث بصراحة تامة . إن المسألة ليست مسألة تعزيز تكتلات اقتصادية أو سياسية ضحلة أو قائمة على الخصومة ، بل هي مسألة إنشاء آليات مفتوحة موجهة إلى تعزيز شبكة من الروابط بقصد تيسير التعاون العالمي .

وبهذه الروح تشارك بلادي في عدد من أنظمة التكامل الاقليمي ودون الاقليمي أود أن أذكر من بينها السوق المشتركة للجنوب (المركوسور) ، بالمشاركة مع الارجنتين وباراغواي والبرازيل ، وخطة فتح نهري بارانا وباراغواي للملاحة تيسيرا لوصول باراغواي وبوليفيا إلى المحيط الاطلسي .

إننا نبذل هذه الجهود الرامية الى التكامل على أساس المفهوم الذي أحسن الإعراب عنه وزير خارجية بلادنا السيد غروس اسبيل ، والذي مفاده أن المفهوم التقليدي للحدود بوصفها فاصلا بين الامم قد حل محله مفهوم الحدود بوصفها عنصرا للتعاون .

إن حدنا الشرقي هو المحيط الأطلسي ، وبعد ذلك المحيط الشاسع نجد حد التعاون مع القارة الافريقية .

فبالرغم من المسافة الجغرافية التي تفصلنا عن افريقيا ، فإن التطلعات والمشاكل المشتركة توحدنا سويا توحيدا متينا وعلى هذا الأساس ، تتفهم بلادي كفاح الشعوب الافريقية وتؤيده . إن افريقيا يجب أن تضطلع بدور هام في المجتمع الدولي ، ولهذا السبب أعلنت حكومة بلادي ، منذ البداية ، تأييدها لترشيح افريقي لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة . واليوم ، نشعر بالسعادة حيال نتيجة العملية التي أدت إلى اختيار السيد بطرس غالي ، الافريقي البارز ، الذي نعلم أنه كان ، ولا يزال ، من الدعاة المتحمسين لقضية التعاون بين افريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي إنما تعبر بجلاء وعلى نحو محدد لا رجعة فيه عن سياسة التقارب مع افريقيا التي نحرص على اتباعها . وتتشاطر بلادي ، إلى جانب أمتين شقيقتين هما الأرجنتين والبرازيل ، المصالح الحيوية والمسؤوليات الرئيسية مع البلدان الافريقية الساحلية الواقعة على شاطئ المحيط الأطلسي .

ومن ثم ، تبين منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي بجلاء رغبتنا في التعاون في النهوض بتلك المصالح واصرارنا على الوفاء بمسؤولياتنا بما يعود بالنفع ، لا على الدول الساحلية فحسب بل على المجتمع الدولي بأسره .

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمنطقة - كما أوضح المتكلمون السابقون - في حفظ البيئة وحماية موارد جنوب الأطلسي الحية . وفي هذا الصدد ، أودُّ أن أشير إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من مشروع القرار A/46/L.24 ، الذي قدمه إلينا محفل نيجيريا ببيان استهلالي شامل وواضح . فهاتان الفقرتان تظهران بجلاء ، وعلى نحو لا لبس فيه ، اصرارنا على تجنيب المنطقة خطر تعرضها للآثار السيئة الناجمة عن نقل وإلقاء النفايات الخطرة والسامة والنووية ، كما تتضمن هاتان الفقرتان حثا لجميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المنطقة من الضرر الذي يلحق بالبيئة .

ولمنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي هدف آخر عالمي النطاق يتجلى كذلك في مشروع القرار ، هو الهدف النابع من حرص الدول الاعضاء على صيانة المنطقة من المخاطر الكامنة في انتشار الاسلحة النووية .

إن التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الغاية النبيلة مشجع حقا للغاية . فعلى هذا الجانب من المحيط الاطلسي نلاحظ ببالغ الارتياح الإعلان المشترك الخاص بالسياسة النووية للارجنتين والبرازيل ، ذلك الإعلان الذي سيسهم على نحو حاسم في الإعمال الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو . كما أن إعلان ميندوسا الذي شاركت فيه شيلي وانضمت إليه أوروغواي ، هو إعلان يعبر عن رغبة هذه البلدان في إحراز تقدم صوب جعل المنطقة منطقة لا نووية .

أمّا على الجانب الآخر من جنوب الاطلسي ، فيسعدنا أن نشير إلى انضمام جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وهذا يعزز إمكانية تحول الهدف الامثل الخاص بجعل القارة الافريقية لا نووية إلى حقيقة واقعة في المستقبل القريب .

وفي هذا السياق ، نود أن نذكر انضمام حكومة جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار آنفة الذكر ، ويحدونا الامل في أن يكون هذا الإجراء من قبل جنوب افريقيا جزءا من عملية سريعة وفعالة صوب التفكيك الكامل لنظام الفصل العنصري البغيض . وعند ذلك المنعطف ، يمكن لامة جنوب افريقيا الحرة متعددة الاعراق ذات النظام التعددي حقا ، أن تصبح في المستقبل القريب عضوا هاما في منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي .

أعتقد أنني أوضحت بجلاء كيف ينظر أعضاء المنطقة بطريقة تتسم بالمسؤولية والفعالية إلى الابعاد العالمية لالتزاماتهم المتعلقة بحاضر المحيط الاطلسي ومستقبله . وقد أظهرنا في دفاعنا عن مصالحنا الحيوية أننا نحترم حقوق غيرنا من دول المجتمع الدولي . ونحن أبعد ما نكون عن الرغبة في عرقلة حق الملاحة الحرة بأي شكل من الاشكال فدعونا إذن نكرس هذا المبدأ من مبادئ القانون الدولي في جميع الصكوك التي نوقعها حاليا أو مستقبلا ، وكذلك في مشاريع القرارات المقدمة إلى الجمعية للنظر فيها .

ونحن مقتنعون بأن مجتمع الأمم سيساعدنا على تحقيق أهدافنا المتمثلة في حفظ هذه المنطقة وحمايتها . وسنفعل ذلك في اتساق تام مع المصدر القانوني الذي يتألف من مبادئ وقواعد اتفاقية قانون البحار ، وبكل تأكيد ستتفق مبادراتنا تماما مع الصكوك التي تنشأ عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في حزيران/يونيه في ريو دي جانيرو .

واسمحوا لي أن أتناول الآن بإيجاز البُعد الآخر للأهداف التي حددتها البلدان الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي . وأشير إلى أهداف التعاون المتبادل الذي التزمت به هذه الدول على أساس المصالح المشتركة الهامة .

دعونا أولا وقبل كل شيء نشير إلى حقيقة بالغة الأهمية هي أن حكومات بلدان المنطقة ، استجابة لتطلعات شعوبها ، تعلق أهمية خاصة على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الأعراق سياسيا واجتماعيا ، وتعتبرها جميعا شروطا أساسية لا غنى عنها لتعزيز السلم والتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي .

وعلى هذا الأساس ، تشترك بلدان المنطقة في برنامج واسع النطاق لتبادل المساعدة يتعلق بتنسيق السياسة البحرية الوطنية ، والصكوك القانونية لكل منها ، مع التأكيد على الأحكام المتعلقة بحماية البيئة والموارد الحية وغير الحية ، بما في ذلك إنشاء آلية لرصد البيئة البحرية .

بعد انقضاء خمس سنوات على انشاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي ، يعد التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان مشجعا حقا . وعقب الاجتماع الثاني الذي عقدته البلدان الأعضاء في أبوجا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عقد فريق الخبراء اجتماعات هامة . وأول هذه الاجتماعات عُقد في برازافيل في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وعُقد الاجتماع الثاني في مونتفيديو في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وأسفرت الحلقة الدراسية الأخيرة عن مجموعة من توصيات محددة إلى الدول . وفي هذا الصدد ، تولي أوروغواي الأولوية لمجالات ثلاثة : أولا ، تحقيق الانسجام بين

التشريعات البحرية . وهنا ، من السليم إنشاء شبكة من مراكز الاتصال على الصعيد الوطني يُعهد إليها جمع المعلومات وتبادلها . ومن السليم أيضا توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة إلى دول منطقة السلم والتعاون فيما يتعلق بتشريعاتها البحرية وسياسات التخطيط فيها .

إن التنظيم الممتاز الذي أجراه مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة للحلقات الدراسية للخبراء يؤكد مرة أخرى انطباعنا بأن هذا المكتب يمكن أن يصبح مصدر تقدم أسرع في هذه المنطقة .

وأولويتنا الثانية هي البحوث البحرية . إن دول منطقة السلم والتعاون ، من خلال شبكة المعلومات التي ذكرتها آنفا ، سيكون بمقدروها وضع نظام إقليمي لتبادل البيانات العلمية عن الموارد الحية وغير الحية في المنطقة الواقعة في نطاق ولايتها .

والأولوية الثالثة هي البيئة البحرية . وينبغي للدول أن تتعاون في التنفيذ الدقيق لأحكامها القانونية المتعلقة بحماية البيئة البحرية . وينبغي لها أن تتخذ من التدابير ما يلزم لتلافي أي أثر بيئي على الموارد البحرية ، وأن تمتنع عن إلقاء أي مواد نووية أو مواد خطرة في مناطقها البحرية داخل نطاق ولايتها الوطنية وفي منطقة السلم والتعاون ، أو في المنطقة المحيطة بها .

وكل هذه الاجتماعات والأنشطة تدل على العزم الذي تحاول به بلدان المنطقة تحقيق الأهداف التي تتشاطرها . ولا شك في أن المستقبل ينطوي على آفاق مبشرة بالنجاح الكبير إذا أخذنا بعين الاعتبار ، في المقام الأول ، التطور السياسي الذي يحدث في القارتين نحو تعزيز الديمقراطية ، وإعادة التأكيد على المثل السياسية والاجتماعية التي اعتمدتها الدول الأعضاء كأساس للتنمية الاقتصادية .

وتعد نهاية النزاعات السياسية الداخلية في أنغولا وليبريا وكذلك الدلائل القوية على إمكانية الحل التفاوضي للمنازعة حول جزر مالفيناس - حقائق هامة تؤكد مرة أخرى تفاؤلنا بشأن مستقبل المنطقة .

فالجهود التي تبذلها البلدان الاعضاء هي بلا شك افضل مثال على ما يمكن تحقيقه في إطار التعاون الافقي بين الجنوب والجنوب .

ولا يسع المجتمع الدولي أن يتجاهل الجهود العظيمة التي اضطلعت بها البلدان النامية في جنوب الاطلسي . وينبغي لنا أن ندعم هذه الجهود . ومن ثم ، يحث وفدي الدول الممثّلة في هذه الجمعية أن تعتمد دون تصويت مشروع القرار المطروح علينا والذي يعرب عن الامل المشروع في أن يقدم برنامج الامم المتحدة الإنمائي ووكالات الامم المتحدة الاخرى دعمها المالي والتقني بغية التحقيق التام لاهداف منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي .

واسمحوا لي أن أختتم بياني هذا بالإعراب عن عميق تقديرنا للطريقة الفعّالة التي نسقت بها نيجيريا وممثلوها أنشطة أعضاء المنطقة ، بقصد تحقيق أهدافها .

السيد جيسيس (الرأس الاخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قبل بلدي بحماس المبادرة التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة لإعلان ١٩٨٦ باعتبار جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون .

وقد فعلنا ذلك ايمانا منا بأن إنشاء بيئة من السلم والامن في المنطقة من شانه أن يؤدي إلى الاسترخاء السياسي ويبني الثقة فيما بين بلدان المنطقة مما يسهل التنمية الاقتصادية التي هي في مسيس الحاجة إليها .

ويسرنا أن نلاحظ أن المفهوم الجديد لجنوب الاطلسي كمنطقة سلم وتعاون يزداد رسوخا كإسهام قيم لبلدان المنطقة في تعزيز السلم والامن الدوليين .

لقد باتت أهمية المنطقة أكثر وضوحا اليوم من قبل في وقت يبدو فيه أن كل الدول تؤكد من جديد ، بعزم متجدد ، التزامها بإقامة عالم أكثر أمنا وطمأنينة ، وفي وقت تتخذ فيه تدابير نزع السلاح ذات الاهمية الكبرى .

ونعتقد أن جنوب الاطلسي ينبغي أن يظل منطقة خالية من المجابهة العسكرية ومن الاسلحة النووية ، وينبغي للدول أن تعبئ مواردها للتنمية الاقتصادية .

ونحيط علما مع الارتياح بأنه منذ اعتماد الإعلان ، ما فتئت بلدان المنطقة تحترم الهدف الامني لجنوب الاطلسي ، فضلا عن البلدان الاجنبية .

ونلاحظ مع الارتياح أن التعاون فيما بين بلدان جنوب الاطلسي آخذ في التطور أيضا . ونشجع هذا التعاون ونناشد المنظمات الدولية أن تساعد تلك البلدان في هذا المسعى .

إن القوة الاساسية الملزمة التي جمعت بين بلدان جنوب الاطلسي هي المحيط الاطلسي الذي تتقاسم تلك البلدان موارده ومنافعه .

ومن ثم من المتوقع أن يكتسب تعاون تلك البلدان في المسائل المتصلة بالمحيط أهمية خاصة . ولذلك ، في وقت يبدو فيه أن كل الامم جادة حيال التدهور البيئي لا يكون الاهتمام الذي تبديه بلدان جنوب الاطلسي للمحافظة على بيئتها البحرية مشروعا فحسب ولكن ينبغي أن يحظى أيضا بدعم المجتمع الدولي في مجموعه .

وفي هذا السياق إننا عازمون على الدفاع عن البيئة البحرية في منطقة جنوب الاطلسي من إلقاء النفايات الخطرة أو السامة أو النووية التي تمثل تهديدا خطيرا للبيئة البحرية ولموارد بلدان المنطقة . وإننا نشارك أيضا وجهة النظر القائلة بأنه على جميع البلدان أن تتعاون للحفاظ على الموارد البحرية وحمايتها حتى يستفيد منها بشكل متناسق كل من يستغلها . وهكذا علينا أن نمتنع عن استخدام أساليب صيد يمكن أن يكون لها تاثير معاكس على الموارد البحرية في المنطقة . ونحن نؤمن أن الجهود المنسقة في الامور المتصلة بالبحوث والتعاون في المسائل المتعلقة بالمحيط ذات الاهمية المشتركة لبلدان المنطقة من شانها أن تساعد إلى حد كبير على تعزيز هدف التعاون في منطقة جنوب الاطلسي . ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ التقدم الكبير الذي أحرز في مجال حقوق الإنسان وإضفاء الطابع الديمقراطي على بلدان المنطقة . ونشجع هذا التقدم لانه يهيئ مناخا أفضل للتنمية والتعاون فيما بينها ويعزز الاسس التي ينبغي أن يقوم عليها الامن .

الرئيس : أود أن أعلن أن الكاميرون وغابون قد انضمتا إلى الدول المقدمة لمشروع القرار A/46/L.24 .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/46/L.24 .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،

غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار A/46/L.24 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوت واحد مع عدم متناع أي عضو عن التصويت (القرار ١٩/٤٦)*

الرئيس : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول في إطار تعليل التصويت عد التصويت أود أن أذكّر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يقتصر مليل التصويت على ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد شيغي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لتعقيب على مشروع القرار A/46/L.24 الذي اعتمد للتو . وكما أعلن وفدي عند تعليل لتصويت في العام الماضي ، تعتقد اليابان أنه ينبغي ألاّ تقام منطقة سلم معترف بها وليا إلاّ بناء على مفاوضات متعددة الاطراف واتفاقات بين جميع الاطراف المعنية وأن كون ذلك شرطا لإقامتها ، فلا تقام بموجب قرار واحد للجمعية العامة . ذلك هو الموقف لاساسي لوفد بلادي وظل كما هو دون تغيير .

ومع ذلك يسعد وفد بلادي في نفس الوقت أن يلاحظ أن قرار هذا العام يوضح أنه حرز تقدم في هذا الاتجاه . أولا ، إن الفقرة ٤ توفر ضمانات واضحة لحرية الملاحة ، ثانيا ، يتم التأكيد على نحو أكبر على التعاون الاقاليمي على ضوء الظروف السياسية لمحسّنة وغيرها من الظروف في المناطق المعنية .

وبالنظر لهذا التقدم وعلى أساس فهمنا الكامل لتطلعات بلدان المنطقة مبادراتها الرامية إلى تعزيز السلم والتعاون من خلال إطار منطقة سلم وتعاون لجنوب لاطلسي ، صوتت اليابان لصالح مشروع القرار A/46/L.24 .

السيد واتسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن لانكليزية) : تود الولايات المتحدة أن تنتهز هذه الفرصة لتعلل ، وللاسف ، سبب عدم جود بديل أمامها إلاّ التصويت مرة أخرى ضد مشروع القرار الخاص بهذا البند . ونود

---

* بعد ذلك أبلغت وفود غينيا - بيساو وفانواتو ولختنشتاين الامانة لعامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

أولا رغم ذلك أن نشكر مقدمي مشروع القرار لمحاولتهم الخالصة لمواجهة أحد شواغلنا الرئيسية ، وهو القلق بشأن حرية الملاحة ، في الفقرة ٤ . بيد أنه نظرا للإدعاءات الإقليمية لبعض الدول في المنطقة ، فإن القرار لا يحمي بالقدر الكافي حرية الملاحة والتحليق بالإضافة إلى حق المرور البريء في المياه الإقليمية والبحار وفقا لما يقرره القانون الدولي العرفي .

ولا تزال حكومة بلادي يساورها القلق لأن قرار ١٩٨٦ المستند إليه كان القصد منه إنشاء منطقة سلم يعترف بها دوليا بموجب قرار تتخذه الجمعية العامة ، ولم يعالج القرار هذا القلق . وتعتقد الولايات المتحدة بأنه لا يمكن إقامة مناطق سلم إلاّ بناء على مفاوضات متعددة الاطراف بين الاطراف ذات الصلة . وفي هذه الحالة لم تجر هذه المفاوضات على الإطلاق . وبالإضافة إلى ذلك ، نلاحظ أن القرار يشير إلى المنطقة المقترحة في الحاضر موحيا بأنها قائمة بالفعل .

ومصدر قلقنا الثالث هو أن القرار يشير إلى عدد من المسائل مثل النفايات الخطرة والمساعدة الإنمائية وأساليب الصيد وهي أمور لا توجد بينها وبين موضوع القرار علاقة مباشرة .

الآنسة منديس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما كان الحال بالنسبة لنصوص مماثلة في دورات سابقة ، يسعد البرتغال أن تؤيد مشروع القرار A/46/L.24 الذي اعتمد للتو والذي يتعلق بمنطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي ونحن نعيد التأكيد على اعترافنا بأهمية الاتجاهات البالغة الإيجابية للعلاقات الدولية حتى وإن لم يتم التوصل بعد إلى حل للصراعات الإقليمية في بعض المناطق . وعلى هذا الضوء ، ان القرار الذي اتخذ للتو يسهم في تعزيز السلم والتعاون الدوليين وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده .

ونحن نؤيد الإشارة في الفقرة ٩ إلى اتفاقات السلام التي وقعت في إستوريل في أيار/مايو الماضي والتي تمهد الطريق أمام إحلال السلم في أنغولا وفقا لرغبات كل المواطنين الانغوليين . وحيث أن هذه المنطقة كانت لها دوما أهمية خاصة للبرتغال ،

بسبب الروابط التاريخية القديمة ، فإن بلد يشرفه بالغ الشرف أنه أسهم في عقد اتفاقات سلام إستوريل مما أدى ليس إلى إحلال السلام في بلد مُعان فحسب ، بل أيضا إلى إعادة الاستقرار إلى هذه المنطقة الافريقية التي تقع في جنوب الاطلسي حيث توجد الغالبية العظمى من البلدان الناطقة باللغة البرتغالية .

لقد أعربنا عن تحفظاتنا بضع مرات في الماضي بشأن الحدود الجغرافية غير الكافية لمنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . وبالنظر إلى هذا الموقف ، نلاحظ مع الاهتمام أن هناك تحسينات عامة في نص هذا القرار ، وبخاصة الفقرة ٨ .

السيد ستيفانيني (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بما أن لنا علاقات صداقة وتعاون مستمرة منذ فترة طويلة مع دول منطقة جنوب الاطلسي ، وبما أننا نؤيد الجهود المبذولة لضمان التعاون الإقليمي بين الدول ، فقد صوتت فرنسا بالموافقة على مشروع القرار الذي اعتمد توا كما فعلت بالنسبة لمشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند في الماضي .

غير أن بلدي يود أن يعرب من جديد عن تحفظاته بشأن فكرة إنشاء منطقة سلم في جنوب الاطلسي ، وهي الفكرة التي ما زالت واردة في النص المعروض على الجمعية . ويشغلنا في المقام الاول عدم التيقن من الحدود الجغرافية للمنطقة المستهدفة وعدم التيقن على وجه الدقة من طبيعة الالتزامات التي يتعين على الدول المعنية الوفاء بها .

وأود أيضا أن أذكّر بأن فرنسا ظلت دائما تولي أهمية كبيرة لضمان عدم تسبب إنشاء مناطق سلم أو مناطق خالية من الاسلحة النووية ، بأي شكل ، في خرق قواعد القانون الدولي ، وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام البحار والمجال الجوي .

وختاما ، يود وفد بلادي أن يؤكد ، فيما يتعلق بالفقرة ١٣ من القرار ، أن مؤتمر ريو دي جانيرو المقرر عقده في عام ١٩٩٢ ، بمقتضى القرار ٢٢٨/٤٤ ، ينبغي ألاّ يعالج المشاكل الخاصة بمنطقة إقليمية بعينها .

وتأمل فرنسا أن يراعي مقدمو مشروع القرار موقفها وموقف الوفود الاخرى التي تحدثت عن هذا البند ، في العام القادم .

الرئيس : بذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ٣٣ من جدول الاعمال .

البند ٧ من جدول الاعمال

الإخطار الوارد من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة : مذكرة من الامين العام (A/46/479)

الرئيس : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بالمذكرة المقدمة من الامين العام (A/46/479) بشأن هذا البند ؟

تقرر ذلك .

الرئيس : بذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ٧ من جدول الاعمال .

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/46/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/46/623 و Corr.1)

السيد محمد (العراق) : تكتسب مناقشة القضية الفلسطينية ، في هذه الدورة ، أهمية خاصة ترتبط ببروز الحاجة إلى تأكيد ضرورة وشرعية استمرار بحث هذه القضية الهامة في هذه الجمعية الموقرة بالذات . إن هذا التأكيد ، في المرحلة الحالية واللاحقة ، يعكس القلق العميق الناجم عن تصاعد المحاولات الرامية إلى تفكيك العلاقة العضوية بين هذه القضية والامم المتحدة . ورغم أن هذه المحاولات ليست جديدة فإنها أخذت تتبلور بشكل خطير في الآونة الاخيرة متخذة طابعا عمليا شمل العديد من لجان الامم المتحدة وهيئاتها .

إن الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، وإنشاء دولته المستقلة ، من الاسس الجوهرية المبدئية التي استندت إليها وطالبت بتحقيقها منظمة الامم المتحدة في قراراتها ، عبر سنين عديدة ، كتعبير عن إرادة المجتمع الدولي وموقفه من القضية الفلسطينية ، وكتجسيد حقيقي لمبادئ الميثاق ، والقانون الدولي ، والشرعية الدولية .

لقد أدانت قرارات الامم المتحدة الاحتلال الصهيوني للاراضي الفلسطينية والعربية وطالبت بإنهاء هذا الاحتلال اللاشرعي . وأدانت سياسة العنف والبطش والإرهاب التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني ، وأدانت سياسة بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة . ووقف المجتمع الدولي بأسره ، ولسنوات عديدة ،

مؤيدا ومساندا لحقوق الشعب الفلسطيني ، وأوكل مهمة أساسية ودورا رئيسيا تلعبه الامم المتحدة في التوصل إلى حل نهائي عادل وشامل لهذه القضية .

إن تاريخ القضية الفلسطينية يكشف لنا بوضوح أن الهدف الرئيسي للسياسة الصهيونية هو تصفية القضية الفلسطينية . وإن متابعة هذا الهدف تدلنا على أن هذه السياسة ، التي لاقت الدعم المتواصل من الولايات المتحدة الامريكية ، قد سعت بشكل حثيث ومتصاعد على منع أي دور للامم المتحدة في حل هذه القضية ، وقد انعكس هذا بوضوح في رفض قرارات الامم المتحدة الداعية إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعايتها ، وفي الدور الهامشي الذي أعطي للامم المتحدة في مؤتمر مدريد الاخير . إن هذا المسعى لم يتطور بشكل منفصل عن المحاور الاخرى ، فهو يرتبط عضويا بالمحور الآخر لهذه السياسة العدوانية ، وهو تجريد القضية الفلسطينية من البُعد القومي العربي وذلك من خلال المحاولات المطروحة حاليا . إن السعي إلى عقد الصفقات المنفصلة تحت ذريعة التوصل إلى اتفاقيات ثنائية يستهدف في المرحلة الاولى اسقاط الدعوة الاصلية إلى تحقيق حل شامل ، وفي مرحلته اللاحقة فصل القضية الفلسطينية عن بُعدها القومي العربي . وباسقاط البعدين الدولي والعربي ، أي رفض وتجاهل قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية ، إضافة إلى قرارات الامم المتحدة ، يتم تكريس التصور الصهيوني بأن المشكلة هي مجرد مشكلة لاجئين بحاجة إلى إعادة توطين ، أو مجرد مشكلة مكان في الاراضي التي يسميها الصهاينة يهودا والسامرة بدلا من اسمها المعروف الضفة الغربية .

إن هذا يفتح الطريق ، بمرور زمن إضافي ، أمام هدف إلغاء هوية الشعب الفلسطيني وتجريده من مقوماته الاساسية بوصفه شعبا حيا ، واعتباره مجرد أقلية داخل المجتمع الصهيوني . وفي هذا الإطار أيضا يأتي إصرار الكيان الصهيوني ، وبدعم الولايات المتحدة الامريكية ، على إلغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني التي اعترف المجتمع الدولي ولسنوات طويلة بضرورة مشاركتها على طرف المساواة مع الاطراف الاخرى في أية جهود أو مباحثات لحل القضية الفلسطينية . ومن جانب آخر يصر الكيان الصهيوني على الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة ويصر على استمرار الاحتلال واستمراره لبناء المستوطنات فيها ورفضه القاطع لمبدأ مقايضة الارض بالسلام .

إن تحقيق هذه الاهداف العدوانية إنما يعني تصفية القضية الفلسطينية ، ويعني في الوقت نفسه تكريس الاحتلال الصهيوني اللاشرعي للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى وتكريس مبدأ ضم الاراضي بالقوة واستمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف .

من هنا ألّا يحق لنا أن نعيد ونكرر التساؤلات التي نطرحها كل مرة أمام هذا المحفل الدولي الموقر عن المعاني التي يمكن أن نستخلصها من الدعاوى الزائفة التي تطلقها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها عن حكم القانون والنظام الدولي الجديد المزعوم والشرعية الدولية . إن اغتيال قضية الشعب الفلسطيني ، وبعد كل هذه السنين الطويلة من النضال المرير والمعاناة والتضحيات ، وبعد هذا العدد الهائل من الشهداء ، يشكل إدانة تاريخية صريحة لكل من يتبنى ويساند عملية الاغتيال العدوانية هذه . إن هذه الإدانة تفضح دعاة النظام الدولي المزعوم وتكشف عن الحقيقة المرّة التي يجب أن نواجهها وهي أن المسألة هي الظلم بعينه واللاعدالة وهي في الاساس تتعلق بتحقيق المصالح الاستعمارية لهذه الدول للسيطرة والهيمنة على الوطن العربي ونهب واستغلال ثرواته وابقائه في دائرة التخلف والتبعية . وهذا يذكّرنا تماما بما يسمى بأزمة الخليج التي لم تكن في حقيقتها - رغم كل ما قيل عنها - إلا مؤامرة لتدمير

العراق كقوة عربية مستقلة ، من أجل تهيئة الظروف المناسبة لفرض الإرادة الامريكية والصهونية على الوطن العربي ، والتفريط بمصالح الامة العربية وفي مقدمتها تصفية القضية الفلسطينية .

عندما جرى العدوان على العراق تصاعد الحديث فجأة عن الشرعية الدولية وعن اهمية دور الامم المتحدة ، وعن ضرورة تطبيق قرارات مجلس الامن . وأصبح العدوان على العراق يعتبر أحد مظاهر المرحلة الجديدة للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، وظاهرة للنظام الدولي الجديد المزعوم ، وظاهرة لتدمير أسلحة الدمار الشامل وظاهرة لمحاربة أضرار البيئة وفرض سلطة القانون ، إلى غير ذلك من الشعارات الزائفة . ولكن وبعدما جرى تدمير العراق وفرض طوق الحصار اللاإنساني واللاأخلاقي على شعبه الابي وبشكل لم يسبق له مثيل ، حيث يتعرض للموت ملايين الاطفال والنساء والشيوخ بسبب هذا الحصار اللاشرعي الذي يتناقض مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة النبيلة وحتى مع قرارات مجلس الامن ذات العرقة التي يلتزم العراق بها بشكل كامل ، إن الحديث نفسه عن تلك الشعارات يختفي تماما ويظهر حديث من نوع آخر عندما تبدأ مخاطبة الاحتلال الصهيوني للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى ، يختفي دور الامم المتحدة ولا يعود لوجودها اهمية ، وتختفي ضرورة تطبيق قرارات مجلس الامن سواء وفق الفصل السابع أو غيره ، ولا أحد يتحدث عن الشرعية الدولية أو عن حكم القانون أو فرض المقاطعة ، ولا عما تمتلكه إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل وخطر ترسانتها النووية .

ولا يتطرق أحد إلى السياسة العنصرية التي تتبعها سلطات الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين تحت الاحتلال ولا يدين أحد سياسات القتل والابعاد وتدمير المنازل . بل ان العكس يحدث تماما فقد أخذ دعاة الديمقراطية المزعومة يكيلون المديح للكيان الصهيوني ولسياساته العنصرية ، وبدلا من أن يطالبوه أو يفرضوا عليه تطبيق قرارات الامم المتحدة ، وهي بالعشرات ، أخذوا يطالبون بالغاء تلك القرارات وفي مقدمتها القرار العادل ٣٣٧٩ (د-٣٠) لعام ١٩٧٥ . الذي يعتبر الصهيونية بحق حركة عنصرية ، وبدلا من أن يفرضوا على إسرائيل العقوبات لرفضها قرارات الامم المتحدة نراهم يزيدون من الدعم المادي والسياسي لها ويتسترون على ترسانتها النووية .

ويمكن أن نشير إلى أحد الامثلة العديدة على ذلك .. فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" بعددها الصادر يوم الخميس ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ خبرا عن لقاء الرئيس بوش مع المنظمات اليهودية الامريكية في نيويورك يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، وجاء في الخبر أن الرئيس بوش قد اعتذر عما أطلقه من تصريحات ضد اللوبي اليهودي في مؤتمره الصحفي ليوم ١٢ أيلول/سبتمبر ، وجدد دعوته إلى إلغاء قرار الامم المتحدة ٣٣٧٩ (د-٣٠) ، كما أعرب عن التزامه بالتفوق النوعي للتسليح الاسرائيلي وأعرب عن تأييده للموقف الصهيوني باعتبار مدينة القدس موحدة وغير قابلة للتقسيم ، كما عبّر عن مشاعره القوية ضد ما يسمى باللاسامية وأخيرا أعرب عن إعجابه بأداء شامير في مؤتمر مدريد رغم علمه بأن شامير ليس أكثر من إرهابي مطلوب للعدالة منذ زمن طويل .

إن الدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها إلى الكيان الصهيوني العنصري يمثل أسوأ صورة لسياسة المقاييس المزدوجة ، وأسطع برهان على بطلان ما يسمى بالنظام الدولي الجديد . فهو ليس نظاما لانه لا يستند إلى قواعد ثابتة أو يحتكم إلى مقاييس ومعايير موحدة ، وهو ليس دوليا لانه غير شامل لا يمثل المجتمع الدولية ، ويمثل فقط إرادة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، وهو أيضا ليس جديدا لانه وبكل بساطة يمثل عودة إلى عهد الامبريالية البغيض . إذن فهو لا نظام

ولا دولي ولا جديد . إن شعوب العالم ، وكما عبّرت عن ذلك غالبية الوفود في هذه الجمعية الموقرة ، تأمل وتسعى حقا إلى نظام دولي جديد يؤمن بمبادئ الحق والعدالة . نظاما شاملا يتساوى فيه الجميع دون تمييز .

إن الباحثين عن السلام في الوطن العربي لن يجدوه من خلال عقد الصفقات المنفردة أو الجزئية ولا من خلال إلغاء دور الامم المتحدة ، وتجاهل العلاقة العضوية التي تشد الامة العربية بعضها إلى بعض ، وانكار دور منظمة التحرير الفلسطينية .

إن سياسة القبضة الحديدية والتفوق النووي والتمييز العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني وسياسة تمزيق الامة العربية وإضعافها وابقائها في دائرة التخلف والتفريط بمصالحها القومية وفرض الامر الواقع عليها ، هذه السياسة لن تنجح في تحقيق أهدافها العدوانية . ولا شك فإن ما تبذله الادارة الامريكية والقوى الصهيونية لإضفاء طابع النجاح على مخططاتها لا يمكن أن يخفي الحقيقة ، وهي أن مظاهر النجاح هذه تبقى ذات طبيعة مؤقتة لا تعبر عن حقيقة ما يجري في الوطن العربي ولاننا وبكل بساطة نؤمن بأننا أمة عربية واحدة أصيلة ، شأنها في ذلك شأن الامم الاخرى ، إننا أمة لا تقبل بالاحتلال وترفض السيطرة الاجنبية وتتمسك بحقوقها المشروعة في الارض والانسان والثروات والكرامة .

إن وفد بلادي ، انطلاقا من المبادئ القومية التي نؤمن بها ، يعيد تأكيد سياسة العراق الثابتة في دعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف ، وفي دعم الانتفاضة الباسلة في الاراضي المحتلة ضد المحتلين الصهاينة ، ويعتبر القضية الفلسطينية قضية العرب الاولى ومحور الصراع في المنطقة ، وإن حلها يتمثل في إنهاء الاحتلال الصهيوني اللاشرعي للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى ، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني ، بعاصمتها القدس الشريف .

هذا هو الطريق الذي يقود المنطقة إلى واحة السلام الدائم والاستقرار والرخاء . وليس ثمة طريق آخر غيره .

السيد كالبيج (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قضية فلسطين إحدى أكثر المشاكل التي ورثتها الامم المتحدة منذ نشأتها تقريبا صعوبة وتعقيدا . وقد سعت الامم المتحدة لعقود عديدة إلى إيجاد حل سياسي لقضية فلسطين وإحلال السلام في المنطقة .

لقد صدرت قرارات لا حصر لها ؛ واتخذت خطوات عديدة أخرى . وأنشئت لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأنشئت شُعبة خاصة لحقوق الفلسطينيين في إطار الامانة العامة . ومنذ عام ١٩٧٨ ، يحتفل بيوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر باعتباره يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وفي عام ١٩٨٣ ، اجتمعت الجمعية العامة في دورة طارئة . وفي عام ١٩٨٣ عقد مؤتمر دولي معني بقضية فلسطين في جنيف . وأيدت الجمعية العامة إعلان جنيف بشأن فلسطين . ودعت الجمعية إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف في النزاع .

إلا انه مع كل ما قامت به الجمعية العامة ، ورغم القرارات التي أصدرها مجلس الامن ، ظلت قضية فلسطين قضية إيجاد حلول عملية لها بعيد المنال . وأصبح من المستحيل تصور حل للمشكلة يحقق الانصاف والعدل . وقضية فلسطين ـ بطبيعة الحال ـ معترف بها على نطاق واسع بأنها لب الصراع العربي الاسرائيلي .

ومع هذا ، بنهاية الحرب الباردة ، وباتحاد أبطال الحرب الباردة في مجلس الامن عند تناولهم للازمة في الخليج ، تحركت الاحداث في الشرق الاوسط بسرعة . ويسرنا بشكل خاص أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أصرّا على استمرار مساعيهما لعقد مؤتمر السلام رغم تلك الصعوبات المثبطة للهمة . ونحن نحث جميع الدول والمجموعات الاخرى التي حضرت مؤتمر السلام في مدريد على مواصلة بذل جهودها إلى أن يحل سلام حقيقي ودائم .

من الواضح أن ما سعت إلى تحقيقه الامم المتحدة طوال هذه السنين كلها لم يضع هباء . إلا انه يؤسفنا عدم وجود مشاركة من جانب الامم المتحدة في مؤتمر مدريد للسلام . ومع هذا ، فاننا جميعا ، نحن الذين نأمل مخلصين في التوصل إلى حل لما تبدو

مشكلة عسيرة ترجع إلى عصور ضاربة جذورها في التاريخ ومعقدة بشكل غير عادي مع معتقدات تاريخية متأصلة عميقة على كلا الجانبين ، ينبغي لنا أن نرحب ببداية عملية جلس فيها بالفعل المشاركون في النزاع بشكل مباشر للتفاوض بشأن السلام . لقد أعرب المجتمع العالمي عن رأيه بوضوح بشأن المبادئ الرئيسية للاتفاقات المستقبلة التي يمكن أن تحقق سلاما منصفا عادلا ودائما في المنطقة* .

ويود وفد سري لانكا أن يعرب عن تهانيه وتمنياته الطيبة لكل الذين يشاركون في السعي من أجل السلام . ونحن نتوقع من الوسيطين الشريفين اللذين جمعا الأطراف معا أن يواصلا جهودهما لتحقيق الاهداف المرغوبة . ونعرب عن الامل في أن يسود العدل .

ونيابة عن وفد بلادي ، أود أن أؤكد مجددا إيماننا بأن الحل الشامل لمشاكل الشرق الأوسط لن يكون ممكنا إلا باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل من فلسطين المحتلة والأراضي العربية الاخرى . وهذا وحده هو الذي يمكن به ضمان الامن لجميع الدول في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دوليا

السيد ايت شعلال (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بدأت الجمعية العامة مناقشتها بشأن قضية فلسطين في وقت يمر فيه كفاح الشعب الفلسطيني بواحدة من أدق المراحل في تاريخه . إن تتابع الاحداث في العام الماضي والتقلب العنيف في العلاقات الدولية كان لهما أثر لا يمكن تجنبه على جميع المسائل السياسية الكبرى التي تنظر فيها الجمعية العامة في هذه الدورة . ولذلك ينبغي للامم المتحدة أن تشعر بأن عليها - أكثر من أي وقت مضى - أن تضطلع بدورها الكامل وتتولى المسؤولية الواقعة عليها في كل مكان يستهان فيه بحقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وتنتهك حريات الانسان الاساسية ويتعرض السلم والامن الدوليان لتهديد مستمر . وقضية فلسطين وحدها تتضمن جميع هذه الجوانب ، رغم الآمال التي قد تكون

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودوفينكو (أوكرانيا) .

آثارتها المبادرات الدبلوماسية الاخيرة التي توجهت بعقد مؤتمر مدريد . ولذلك ، فإن كون الجمعية العامة لا تزال تنظر هذا العام وبشكل نشط قضية فلسطين ليس مجرد مسألة روتينية ، وإنما لان هذا واجب عليها ترتب على تطور القضية خلال الاشهر الماضية ، وهو تطور يتسم بخطورة الحالة ، ولكن بأمل أيضا .

والسلم والاستقرار يعتمدان على القانون والعدالة مثلما يعتمدان على الالتزام بنشاط ويقظة من جانب المجتمع الدولي كله بغية المحافظة على السلم والامن . والعمل الجماعي الذي اضطلع به المجتمع الدولي والدعم الذي قدمه لحل كثير من الصراعات في الاعوام الاخيرة لهما أهمية كبيرة . وقد استفادت من ذلك شعوب مناضلة كثيرة ، وتعزز السلم العالمي . وتسنى للشعوب في كثير من الاحيان أن تختار مصيرها ، ومؤسساتها كذلك ، بكل حرية بدعم المجتمع الدولي واحترامه . وأبلغ دليل على ذلك زيادة عدد الدول الاعضاء في الجمعية .

وبالنسبة للشعب الفلسطيني ، فإن ما يطالب به منذ أكثر من أربعة عقود هو بالتحديد الحق البسيط الذي تتمتع به الشعوب في العالم كله لاختيار مصيرها ومؤسساتها بحرية . وقد تفهمت ذلك الاغلبية الساحقة للجمعية العامة عندما أعادت التاكيد في مناسبات عديدة على أن تسوية مسألة فلسطين تتطلب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ولاسيما حقه في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في أرض وطنه . وقد استجابت الجمعية العامة استجابة جادة للتحديات المتعددة المتعلقة بمسألة فلسطين بأن حددت الاهداف المتعلقة بتسوية عالمية عادلة ودائمة .

ومن الجلي أن مسألة فلسطين ، من حيث بُعدها السياسي ، كانت ، ولا تزال ، جوهر الصراع في الشرق الاوسط . وهذه المنطقة التي ندرك أهميتها الجغرافية والاستراتيجية والإنسانية والاقتصادية لن تتمتع بالاستقرار والتوازن إلى أن تحل المشكلة الوطنية لفلسطين حلا نهائيا ، وستظل بؤرة ساخنة للتوتر يمكنها أن تهدد السلم والامن الدوليين .

وتشكل مسألة فلسطين ، من حيث بعدها الانساني ، تحديا للضمير العالمي لان آلام القمع ومآسي السلب وويلات النفي وذل الاحتلال تبعث على الاستمئزاز ولا يقبل بها مجتمع يعتبر نفسه متحضرا .

والنتيجة هي أن الاراضي العربية لا تزال حتى اليوم محتلة في انتهاك للمعايير الاساسية للقانون الدولي والمقررات الكثيرة للجمعية العامة ومجلس الامن . فلا يزال هناك شعب عربي يقهر ويقمع بوحشية وهو يعرب عن حقه في الحرية ، وتخضع سلامته وكرامته

للتهديد ، ويحكم عليه بالمعاناة في مخيمات اللاجئين التي تضمن اليوم أكثر من ٣,٥ مليون فلسطيني .

لقد عقد مؤتمر سلام للشرق الاوسط في مدريد منذ شهر تقريبا . ومن البديهي أن الجهود المضنية الدؤوبة التي بذلها السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة بغية عقد ذلك المؤتمر واجتماع دورة مدريد ، جهود محمودة ومشجعة . ومن البديهي أيضا أن المجتمع الدولي ساند تلك الجهود لانها جسّدت الكفاح الفلسطيني الطويل والانتفاضة البطولية اللذين يهدفان إلى استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لكل الاراضي العربية المحتلة .

ونظرا لأن القضية الفلسطينية لا تزال تحتل صميم شواغل كل جزائري ، ولاننا نؤمن بجدوى كل جهد مخلص لحل مشكلة فلسطين بطريقة تحقق التطلعات الوطنية الشرعية للفلسطينيين ، فإن الجزائر ترى من المناسب أن تؤيد المبادرة بعقد مؤتمر السلام ، حتى وان كان الإطار المؤسسي وشكليات التمثيل واجراءات التفاوض بعيدة كل البعد عن مفهومنا للمؤتمر الدولي للشرق الاوسط .

ولابد لنا من أن نعترف ، بل ونؤكد ، أن اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر مدريد كان عملا ينم عن شجاعة سياسية كبيرة . وقد كان ذلك دليلا إضافيا على أن الشعب الفلسطيني ، تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية ، على استعداد للتضحية من أجل تحقيق سلام دائم في الشرق الاوسط . إن هذا العمل السياسي الجسور الجدير بالاحترام يستوجب إعتراف المجتمع الدولي لأن كل شعوب المنطقة ستنتفع بالسلام عندما يتحقق .

وبالرغم من ومضات الأمل هذه ، يجب أن نؤكد أن تدهور الحالة في الاراضي المحتلة لايزال مصدر قلق عميق . وتوضح ذلك قسوة القمع والعدوان المستمر والاستخفاف المفيق بقرارات مجلس الامن ، وأحدثها القرارات ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) و ٦٨١ (١٩٩٠) و ٦٩٤ (١٩٩١) .

وبالتالي ، وبينما كان يجري الاستعداد لمؤتمر مدريد ، وحتى أثناء انعقاده ، استمر قمع الانتفاضة بنفس الاساليب الوحشية . وظل آلاف الفلسطينيين محتجزين حجزا

تعسفيا . وما زالت العقوبات الجماعية والطرد وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات والاراضي العربية ونهب الموارد الطبيعية تجري بوحشية وعنف .

والحالة في الاراضي المحتلة معروفة تماما وتوصف بدقة في تقارير كثيرة تذكرنا دائما بخطورة المصاعب المفروضة على الفلسطينيين . وأود ، في هذا الصدد ، أن أشيد بلجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيستها السفيرة عبسا كلود ديالو ، للعمل الممتاز الذي اضطلعت به والوثائق الهامة التي تستمر اللجنة في توفيرها .

وقد أشار تقرير اللجنة بحق أن الانتهاكات المتعددة التي ترتكبها إسرائيل للصكوك القانونية الدولية الهامة تشمل مواصلة إنشاء المستوطنات الجديدة أو التوسع في المستوطنات الحالية ، مما يدل مرة أخرى على الاهداف الحقيقية لإسرائيل في التوسع ، وهي ألا تكون هناك أية رجعة عن احتلال الاراضي التي اكتسبتها إسرائيل بالقوة .

هناك أدلة كافية على أن انتهاج هذه السياسة سيواصل ، ازدراءً لإرادة المجتمع الدولي بأكمله . ومن ثم ، على الرغم من اجتماع مدريد - بل قطعا نتيجة له - لا يزال إنشاء مستوطنات جديدة مستمرا . وفي القدس ، صودرت ممتلكات العرب وانتشرت المستوطنات بشكل لم يسبق له مثيل ، ومن المهم أن نلاحظ أن قادة اسرائيل لا يحاولون البتة إخفاء هذه الحقيقة ويعلنون بكل غطرسة أن إرادتهم في الاستيطان والتوسع لا يمكن تثبيطها أو تقييدها .

إن جهود سلب السكان العرب مستمرة ومتزايدة . يجب علينا إدانتها وشجبها بقوة وثبات لأن المستوطنات ، فضلا عن أنها غير مشروعة ، تشكل عقبة كبرى في طريق السلم المحفوف بالفعل بالريبة . إن استمرار سياسة الاستيطان هذه يمثل عقبة كؤود تجعل كل فرص التوصل إلى تسوية وإقرار السلم في الشرق الأوسط وهما وذلك لأنها تتصل في المقام الأول بمدينة القدس الشريف التي لم يبق فيها إلا ٤٠ في المائة من السكان العرب في عام ١٩٦٧ والتي تم فيها توطين أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ مستوطن يهودي .

ونتيجة لتجاهل الأبعاد الحقيقية لمأساة الشعب الفلسطيني تأجلت تسوية قضية فلسطين لما ينيف عن ٤٠ عاما . واعتبرت مشكلة لاجئين ليس إلا ، بينما هي في الحقيقة مسألة وطنية نجمت عن حروب عدوان واحتلال متكررة . وفشلت كل المحاولات السابقة للتوصل إلى تسوية بسبب التجاهل المتعمد للطابع الشامل للنزاع وجوهره الذي يكمن في إعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . واليوم ، لا تزال تسوية المسألة الفلسطينية والنزاع في الشرق الأوسط رهنا بهذه العوامل .

لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة ما لم يتم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في وطنه . وعلى الشعب الفلسطيني وحده ، تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية ، أن يختار ممثليه للاشتراك ، على قدم المساواة ، في كل مراحل عملية التسوية .

ولا يمكن تصور أية تسوية للنزاع دون انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ، بما في ذلك القدس ، وفي سوريا ولبنان . وفي هذا

الصدد ، يجب أن يوضع حد لسياسة الاستيطان ويجب هدم المستوطنات . إن عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة مبدأ لا يخضع للتفسير أو المناقشة ، فهو مبدأ عالمي لا يمكن المساس به ويشكل أساسا لقرارات مجلس الامن التي تنطلق منها عملية السلم الجارية حاليا استمرارا لمؤتمر مدريد .

إن الامم المتحدة مدينة للشعب الفلسطيني دينا كبيرا يتلاءم مع واجباتها المنصوص عليها في الميثاق وكذلك مع مسؤوليتها التاريخية في خلق المأساة التي يعاني منها اليوم الشعب الفلسطيني . وإن التطورات الاخيرة التي تفتح الطريق أمام آفاق جديدة يجب ألا تستخدم بأي حال من الاحوال ذريعة لمن يود التقليل من شأن الامم المتحدة . بل على العكس ، يجب أن تشجعنا هذه التطورات الآن أكثر من أي وقت مضى على تعزيز دور الامم المتحدة وزيادة إسهامها في تسوية مسألة فلسطين عن طريق العمل الحازم واليقظ من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة .

يتفق العالم أجمع على أن منظمة التحرير الفلسطينية ما فتئت تبدي إدراكا عميقا لمسؤولياتها التاريخية حيال شعبها والمجتمع الدولي . وعلى الرغم من أن هذه المنظمة قد تبنت بلا مبرر فقد نجحت في إحباط المناورات والمكائد وثابرت بعزم راسخ وواضح على العمل بلا كلل من أجل تسوية تفاوضية للنزاع وشجعت كل فرص السلم مهما كانت ضئيلة . لقد أثبت الفلسطينيون مرة أخرى ، بحضورهم في مدريد ، الشعور بالمسؤولية والنضج وروح التوفيق التي يتحلون بها والتي تلهمهم .

وخلافا لموقف الصراحة والحوار هذا ، تستمر اسرائيل في تعنتها الكامل . فهي ترفض رفضا قاطعا كل المبادئ المقبولة عالميا كأساس للمفاوضات الجادة والبناءة . وهي إما ترفض قرارات ومقررات الامم المتحدة بالكامل أو تجردها من كل معنى ومغزى .

إن اسرائيل تنكر كل شيء وترفض كل شيء . ولوحدها تريد بالفعل أن تسيطر على الجميع وأن تفرض إرادتها على الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي . ومن ثم ، فهي تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية عن عرقلة عملية المفاوضات التي بُذلت جهود دؤوبة للشروع فيها ، وعن تقويض فرص السلم والمجازفة بشكل كبير بتهيئة ظروف تفضي إلى

اندلاع مزيد من العنف في المنطقة . فهل يمكن للامم المتحدة أن تستمر في موقفها المتسامح إزاء هذا التحدي على حساب مصداقيتها ؟

في الوقت الذي غدا فيه إنشاء النظام العالمي الجديد محور الحوار السياسي الجديد عقب التغيرات الجذرية التي اتسمت بها السياسة العالمية ، فإن الطريقة التي ستعالج بها قضية فلسطين في الاشهر المقبلة ستمثل بالتاكيد اختبارا لمبادئ وطبيعة واهداف هذا النظام الجديد الذي يشك فيه العديدون عن حق .

إذا تبين أن هذا النظام الجديد يرتكز على العدالة والإنصاف وأنه يُعلي حقوق الشعوب والشرعية الدولية على منطق القوة الغاشمة والهيمنة فسيكون من الممكن أن نرى في آفاق هذا العالم المضطرب والمحفوف بالمصاعب والريبة بارقة أمل وثقة تبشر ببزوغ عهد جديد واعد وأكثر إنصافا .

إن التجربة المأساوية التي عاشتها هذه المنطقة من العالم العربي في السنة الماضية أبرزت المشاركة العميقة من جانب الامم المتحدة ، التي برزت عملها بدعوى انه كان اتساقا مع مبادئ الميثاق ، وأنها كانت مصممة على كفالة احترام الشرعية الدولية . وإذا كانت المنظمة ترغب في أن تقنع العالم بنيتها الخالصة ومصداقية رسالتها العالمية ، فيتعين عليها أن تثبت أن المبادئ التي فرضتها بالامس لا تزال سارية اليوم وأنها ستطبق في كل مكان وتحت جميع الظروف ، كلما اقتضى الامر الدفاع عن الشرعية الدولية .

وتتيح قضية فلسطين للمنظمة في الوقت الحالي فرصة ذهبية لتثبت لشعوب العالم التي تراقبها وتحكم على أعمالها ، أنها لا تطبق معايير مزدوجة ، وأن هدفها الوحيد هو الحق والعدل ، في جميع أرجاء العالم في خدمة قضية السلم والإنصاف .

وحينئذ ، ستنعش الامم المتحدة ، دون شك ، الآمال العظام التي أنشأتها عشية المأساة الرهيبة للحرب العالمية وبذلك تسترد رسالتها الاصيلة في بناء عالم سلمي أفضل .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يهنئ الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على انعقاد مؤتمر السلام في مدريد في الآونة الاخيرة . انه يعطي الاطراف المعنية فرصة البحث عن تسوية شاملة للقضية الفلسطينية التي تعتبر لب المشكلة في الحالة في الشرق الاوسط . وتتابع بروني دار السلام المحادثات باهتمام كبير . ولا نتوقع حلا مباشرا للمشكلة ولكن وفدي يرحب بهذه المبادرة باعتبارها الخطوة الاولى صوب اتفاق مقبول لجميع أطراف الصراع . ويحدونا الامل في أن تستمر هذه المحادثات .

مع ذلك ، يؤسفنا أن تشكل المواقف الاسرائيلية حجر عثرة في سبيل تحقيق نتيجة ناجحة . لقد قامت السلطات الاسرائيلية مرة أخرى ببناء المستوطنات في الاراضي المحتلة . ومما يثير سخط المجتمع الدولي افتتاح مستوطنات في مرتفعات الجولان بعد انتهاء مؤتمر مدريد مباشرة . وقد نشر أنه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر دشنت اسرائيل مستوطنة جديدة للمهاجرين السوفيات على مرتفعات الجولان .

وتشكل هذه الأعمال تحديات خطيرة لأية روح توفيقية . وتنضم بروني دار السلام الى الولايات المتحدة بالاضافة الى الدول العربية في المنطقة في المطالبة بأن توقف اسرائيل سياساتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة . يتعين على اسرائيل أن تبدي التزاما بدعم الرغبة المعلنة في السلام . لقد فعلت الاطراف العربية ذلك ، ولكن اسرائيل تواصل تقديم المطالب بدلا من الحلول التوفيقية .

وإذ يحيط وفدي علما بالتنازلات التي قدمها الفلسطينيون والدول العربية الأخرى ، يتوقع أن يرى اسرائيل تبدي قدرا أكبر من التوفيق . ورغم أن من غير الواقعي أن نتوقع تحقيق سلم فوري ، فاننا نحث اسرائيل على أن تثبت أنها ترغب حقا في السلام . إن استمرار وجود اسرائيل في الاراضي المحتلة لا يزال يثير التوتر والصراع . ولهذا يؤيد وفدي النداءات الدولية الموجهة الى اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي المحتلة .

لقد دفع الشعب الفلسطيني أغلى ثمن لمواصلة السلطات الاسرائيلية أعمالها العدوانية . ويتعرض الفلسطينيون تحت الحكم الاسرائيلي لإجراءات منع التجول ، والاعتقال دون محاكمة ، والعقوبات الجماعية وهدم الديار والمزارع ، ومصادرة الاراضي والقيود المفروضة على الانشطة الاقتصادية . وترمي جميع هذه التدابير الى سحق روح الشعب الفلسطيني في السعي من أجل استعادة وطنه . وقد بدأت سياسة السلطات الاسرائيلية في الطرد والإبعاد التعسفي للفلسطينيين تغير التكوين السكاني للاراضي المحتلة . وينبغي وقف هذه التدابير القمعية التي تتخذها السلطات المحتلة لانها تشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي ، ولا سيما فيما يتعلق بالاحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

ويطالب وفدي إسرائيل بأن تحترم وتنفذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . هذان القراران يمثلان رغبات المجتمع الدولي . إذا أردنا تحقيق السلم في المنطقة ، فمن الضروري أن تنسحب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وتقوم بتفكيك المستوطنات هناك وتعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

يود وفدي أن يشكر الامين العام على جهوده المتواصلة بشأن قضية فلسطين . ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجان المختلفة ، بما فيها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، على جهودها الدؤوبة للوفاء بالمهام التي أوكلتها اليها الجمعية العامة .

السيد العوض (الجمهورية العربية السورية) : تناقش الجمعية العامة قضية فلسطين في هذه الدورة ، في اطار المتغيرات الدولية التي انطلقت منذ أعوام قليلة وبلغت ذروتها خلال هذا العام ودفعت بالمجتمع الدولي نحو الوفاق والانتقال من عصر المجابهة والتوتر والحرب الباردة الى مرحلة الانفراج والحوار والتعاون وتصحيح العلاقات بين الدول والشعوب والحد من التسلح وتدعيم مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ورفض جميع أشكال التوسع والعدوان والاحتلال وانتهاك حقوق الشعوب .

ومع أن حل مشاكل الشرق الاوسط قد استبعد الى حين ، حيث شغل العالم في حل المشاكل الاقليمية الاخرى ، فإن مطلب تحقيق السلام في الشرق الاوسط أخذ يشكل تياراً عارما ضاغطا وأصبح موضع اجماع دولي . فلاول مرة في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي يتفق العالم على اعتبار تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط ضرورة ومطلبا عالميا للحفاظ على السلم والامن الدوليين . وهكذا جاءت مبادرة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي لرعاية مؤتمر دولي لتحقيق السلام لجميع شعوب المنطقة ، وبعد جهود مضنية بذلها وزير الخارجية الامريكية السيد جيمس بيكر أمكن عقد المؤتمر الدولي في مدريد .

ورغم الموقف الاسرائيلي المتعنت أقدمت بلادي على المشاركة في هذا المؤتمر الذي يهدف الى تسوية سلمية عادلة وشاملة في اطار الشرعية الدولية وعلى أساس قرارات الامم المتحدة .

لقد شارك الوفد السوري في هذا المؤتمر رغم التحفظات العديدة لبلادي فيما يتعلق بشكل المؤتمر وصلاحياته ليحاول الوصول الى سلام عادل لجميع جوانب الصراع العربي - الاسرائيلي وعلى جميع الجبهات .

وخلال المفاوضات الثنائية التي أجراها وفد بلادي مع الجانب الاسرائيلي تحدث الوفد الاسرائيلي عن كل شيء ما عدا الارض التي احتلتها اسرائيل ، ومازالت تحتلها منذ أربعة وعشرين عاما . وادّعى الوفد الاسرائيلي أن الارض لا علاقة لها بالسلام .

إن السلام في منطقتنا لا يمكن تحقيقه دون الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة ، وإن المعادلة الاساسية هي الارض مقابل السلام . ولقد تحدث وفدنا عن هذه المعادلة ، أما الوفد الاسرائيلي فقد أسقط الارض من المعادلة وتحدث فقط عن المفهوم الاسرائيلي للسلام ، وما دامت اسرائيل تريد التحدث عن جزء واحد من معادلة الارض والسلام فإن ذلك يعني أن لا سبيل لتحقيق السلام .

وفعلا فقد أظهرت التصريحات والممارسات الاسرائيلية قبيل مؤتمر مدريد وخلاله وبعده أن اسرائيل تبذل المستحيل لتخريب الجهود السلمية الدولية وتفجير كل الجسور المؤدية الى الحل العادل والشامل للصراع العربي - الاسرائيلي ، فقد أنشأت اسرائيل مستعمرة جديدة على مقربة من القدس قبيل مؤتمر السلام ، ودشنت في الجولان السوري المحتل مستوطنة جديدة في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر غداة هذا المؤتمر ، وذلك ضمن برنامج استيطاني مكثف أريد منه خلق واقع جديد ليصبح معه من المستحيل الوصول الى حل عادل وشامل .

وفي الحادي عشر من هذا الشهر أصدر الكنيست الاسرائيلي قرارا بتكريس ضم الجولان السوري المحتل واعتباره غير قابل للتفاوض . وأكد القرار أن الجولان جزءا لا يتجزأ من اسرائيل ويشكل عنصرا ضروريا لأمنها ، ودعا الحكومة الاسرائيلية الى تأمين تطور الجولان وتشجيع الاستيطان فيه .

إن هذا القرار يتناقض مع روح مؤتمر مدريد للسلام ويعبر عن نوايا اسرائيل تجاه السلام ويشكل انتهاكا سافراً لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كما يتعارض مع قرار مجلس الامن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي يعتبر قرار اسرائيل بضم الجولان السوري باطلا ولاغيا وليس له أي أثر قانوني .

وبالامس تكلم المندوب الاسرائيلي في هذه القاعة فأكد موقف الوفد الاسرائيلي من المفاوضات المباشرة وذلك برفض اسرائيل التخلي عن الارض العربية المحتلة والعودة لحدود عام ١٩٦٧ بحجة أن اسرائيل دولة صغيرة تحيق بها أخطار دائمة ، ولهذا فهي بحاجة للعمق الاستراتيجي للدفاع عن نفسها ، ولهذا السبب فلا بد لها من الاحتفاظ بالمرتفعات الشمالية لاعطاء نفسها الوقت الكافي لاستدعاء جيشها وقت الحرب .

لقد درج حكام اسرائيل على تبرير حروبهم العدوانية ضد العرب بوجود خطر عربي مزعوم يهدد اسرائيل ، بيد أنهم صَرحوا في أعقاب عدوان عام ١٩٦٧ بأن اسرائيل لم تكن في عام ١٩٦٧ ولا في أي وقت مضى معرضة للخطر ، وأن خطر الابادة المزعوم الذي ركز عليه الاعلام الاسرائيلي قُبَيْل حرب عام ١٩٦٧ وبعدها إنما كان مجرد ذريعة لتبرير الحرب .

وفي هذا الاطار يمكن القول أن الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ قد اتخذ نفس الذريعة ، فتحت عنوان "أمن الجليل" قتل الاسرائيليون عشرات الالوف من اللبنانيين والفلسطينيين ودمروا القرى والمدن وارتكبوا أبشع المجازر .

في مقال كتبه السيد أبا إيبان وزير خارجية اسرائيل السابق في جريدة "النيويورك تايمز" في الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ دعا فيه أصدقاء اسرائيل لأن يتجنبوا خلق اسطورة زائفة بضعف اسرائيل . وقال :

"إن الحديث عن خطر إبادة اسرائيل لم يؤخذ في أي مكان مأخذ الجد من قبل أولئك الذين يعرفون توازن القوى . إن هذا الحديث كان يفسر كمبرر للتعبئة أو القيام بعدوان إجهاضي" .

إن فكرة الحدود الآمنة التي تنادي بها اسرائيل تنطوي على خدعة كبرى . إن اسرائيل تستهين بعقولنا عندما تبرر أطماعها التوسعية بالحصول على حدود آمنة . هل توجد في عصرنا حدود جغرافية آمنة حقا ؟ لقد ألغى التقدم التكنولوجي والأسلحة المتطورة الحديثة ، التي تملك اسرائيل أرقى أنواعها ، كل الحدود الآمنة . ولذلك فإنه لا توجد في العالم دولة واحدة تستطيع أن تدعي أن لها حدودا جغرافية آمنة .

إن الأمن الحقيقي هو الأمن المبني على العدل وانتفاء الاحساس بالظلم لدى الدول المجاورة واحترام القانون الدولي والالتزام بمبادئ الميثاق وهو أمر يتنافى بالطبع مع أغراض اسرائيل التوسعية .

إن الحدود الآمنة التي تروج لها اسرائيل ما هي إلا الحدود الموسعة المتحركة التي تخططها اسرائيل لنفسها عن طريق تغيير المعالم البشرية والاقتصادية للاراضي العربية المحتلة وجلب ملايين المستوطنين من جميع أرجاء العالم لتهويد الاراضي العربية المحتلة وتحقيق حلم اسرائيل الكبرى ، هذا الحلم الذي يلهب مشاعر اليهود المتعصبين . وقد قال شامير : "إن اسرائيل الكبرى من البحر الى النهر هي عقيدتي وحلمي الشخصي " . إن صاحب هذا القول هو الرجل نفسه الذي قدمه لنا المندوب الاسرائيلي بالامس على أنه رجل السلام .

لقد سعت اسرائيل عبر سلسلة من الحروب الدورية والاعتداءات المتلاحقة الى تحقيق هذا الحلم ، وقد دعا السيد جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية الى التخلي عنه في خطابه أمام اللجنة الامريكية الاسرائيلية للعلاقات العامة يوم الثاني والعشرين من أيار/مايو عام ١٩٨٩ .

لقد تباكى المندوب الاسرائيلي على لبنان - لبنان الذي تعرّض لغزوتين اسرائيليتين ودكت اسرائيل بطائراتها ومدافعها عاصمته ومدنه وسعت مخابراتها لتمزيقه الى كيانات طائفية متصارعة - تباكى مندوب اسرائيل على لبنان لان لبنان استعاد عافيته ووحدته وتغلب على الفتنة التي غذتها اسرائيل طوال عشرات السنين . والحقيقة أن مندوب اسرائيل كان يتباكى على سقوط اتفاق أيار/مايو المشؤوم ، هذا الاتفاق الذي استهدفت فيه اسرائيل فرض الوصاية على لبنان .

لقد عادت القضية الفلسطينية الى قمة الاهتمامات السياسية والدولية بعد أن بُذلت جهود ظالمة كبيرة لتهميشها ، وبدأ الرأي العام العالمي يدرك سياسات اسرائيل التوسعية الرافضة للسلام مما يستدعي من المجموعة الدولية ممارسة أقصى الضغوط على اسرائيل ومنعها من تخريب جهود السلام .

لقد دأبت اسرائيل على إنكار حقيقة وجود الشعب الفلسطيني بعد أن طردت قسما كبيرا منه وأخضعت الباقي الى ممارسات اضطهادية ترمي الى إفهام السكان أن لا خيار أمامهم سوى أن يموتوا أو أن يرحلوا .

إن تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩١ يشير الى أنه ألقي القبض على زهاء خمسة وعشرين ألف فلسطيني بسبب الانتفاضة في الاراضي العربية المحتلة ، واعتُقل أكثر من أربعة آلاف اعتقالا اداريا بدون تهم أو محاكمة ، كما حوكم عدة آلاف أمام محاكم عسكرية ، وفي نهاية العام الماضي كان أكثر من ثلاثة عشر ألفا في السجون أو رهن الاعتقال .

إن قضية فلسطين ليست مجرد الحقوق السياسية غير القابلة للتصرف لشعب من الشعوب فحسب ، وإنما هي أيضا على المستوى الانساني مسألة حقوقه المدنية والانسانية . فأغلبية الشعب الفلسطيني قد أصبحوا لاجئين خلال العقود الماضية فيما تواصل السلطات الاسرائيلية توطين المهاجرين اليهود في الاراضي العربية المحتلة في تحد سافر للرأي العام الدولي .

لقد بات العالم كله يدرك أن قضية فلسطين ، التي هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي ليست مجرد مشكلة ممارسات اسرائيلية لا انسانية ، ولا مشكلة لاجئين ، إنها قضية شعب كامل سلبت أرضه واغتصبت حقوقه ، وما لم يتم الوصول الى حل عادل ودائم لهذه القضية على أساس قرارات الامم المتحدة فإن النزاع العربي الاسرائيلي سيظل قائما .

لقد قال السيد دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية : "إن أي امرئ بدافع من شعوره الانساني لا بد أن يتعاطف مع الفلسطينيين . إن أرضهم محتلة وليس لهم أي حقوق سياسية ، وهم ضحية يومية لسياسة مضللة تعتقد أن أمن اسرائيل لا بد أن يقوم على إغلاق المدارس وبناء المستوطنات غير المشروعة وحتى العقوبات الجماعية" .

ومع ذلك ، ورغم كل هذه المآسي فإننا لم نفقد الامل في تحقيق السلام ، ومازلنا نتطلع الى استئناف مؤتمر السلام ، آملين أن تعيد اسرائيل النظر في سلوكها وتقلع عن السباحة ضد التيار ، تيار السلام المقرون بالعدل .

السيد مافروماتي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قضية فلسطين ، وهي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ، تمثل تحديا من أخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ، ويمكن أن تعتبر اختباراً للنظام الدولي الجديد الذي شرعنا فيه .

إن مشكلة فلسطين تستمر نتيجة لإنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . إن تحرير وطنه واستيفاء حقه غير القابل للتصرف بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، تعتبر الشروط المسبقة اللازمة للتوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة .

ما فتئت مشكلة فلسطين تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من ٤٠ سنة . وقد صدرت خلال هذه الفترة قرارات عديدة أيدت التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني ولسوء الطالع لم تنفذ هذه القرارات ويتم تجاهلها بطريقة منتظمة .

إن القرب الجغرافي لقبرص من الشرق الاوسط ، وروابط الصداقة التقليدية مع بلدان تلك المنطقة ، وقبل كل شيء موقفنا المبدئي ضد أي عدوان أو احتلال أجنبي ، بالاضافة الى اهتمامنا العميق والتزامنا الراسخ بالتسوية السلمية لقضية فلسطين ، تدفعنا ، كبلد وكشعب الى أن نؤيد الجهود الجارية الرامية الى إيجاد تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط . وهو شرط أساسي لتحقيق السلم والاستقرار في منطقتنا . لقد أيدنا دائما القضية الفلسطينية في جميع المحافل وشجعنا الجهود الرامية الى النهوض بحقوق الشعب الفلسطيني . لقد فعلنا ذلك عن طريق عضويتنا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي بفضل عملها تكمل وتتمم الجهود الرامية الى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين ، وكذلك بجعل قبرص مكانا لعقد المؤتمرات أو الندوات أو الاجتماعات التي تساعد في المساعي التي تبذل لتحقيق التسوية السلمية العادلة لقضية فلسطين .

إن اهتمامنا الصادق بالمسألة قادنا ، مع معظم أعضاء المجتمع الدولي ، الى الدعوة في كل مناسبة الى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ومقرراتها ذات الصلة ووفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة بصورة عامة .

بناء على ذلك ، دأبنا على اتخاذ الموقف المتمثل في أنه ينبغي لاي حل لكي يكون عادلا ويكتب له النجاح أن ينص على انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس ، وكذلك من جميع الاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وفي هذا الصدد ، انضممنا أيضا الى المجتمع الدولي في دعوة اسرائيل الى الانسحاب من مرتفعات الجولان ، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من سورية ، وكذلك الى الانسحاب من جنوب لبنان .

إن التطورات في الخليج ، لاسيما ظهور الدور القوي للامم المتحدة ، وكذلك المناخ السياسي السائد من الوفاق في الشؤون الدولية يهيئ بيئة مثالية لبذل جهود فعّالة لتحقيق حل دائم للمشكلة ، الامر الذي لن يؤدي الى تبرير الكفاح العادل والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني فحسب ، بل ويضمن حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

إن التسوية السلمية في الشرق الاوسط في ظل هذه الظروف من أهم المشاكل التي تتطلب حلا دون تأخير . والتجربة الاخيرة في الخليج بينت بوضوح أن بؤر التوتر هذه قد تثور بسهولة مخلفة عواقب لا يمكن التكهن بها على المنطقة وعلى السلم والامن بصورة عامة .

على الرغم من بعض الاجراءات التي اتخذت من جانب واحد - مثل بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة في مرتفعات الجولان وفي أماكن أخرى ، وكذلك الهجمات الاسرائيلية الاخيرة في جنوب لبنان - والتي تُسمم مناخ التفاؤل المشوب بالحذر الذي خلق مؤخرا أثناء محادثات السلام في مدريد ، هناك علامات أخرى مشجعة تبشر ببناء المناخ الضروري لخدمة قضية السلم . والمحادثات المباشرة بين الاسرائيليين وبين كل طرف من الاطراف العربية المعنية مباشرة في الصراع ، لاسيما المحادثات بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، كانت من تلك العلامات المبشرة بالخير .

إن دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عملية السلم ذو أهمية فائقة اذا أريد تحقيق نتائج ناجحة . واستعداد الولايات المتحدة للعمل بصورة مستمرة كوسيط أمين عامل هام في تحقيق النجاح أثناء هذه الممارسة الصعبة والمعقدة .

تظل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تقوم بدور خاص في حل النزاعات . وقد اتسمت جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام في السنوات الأخيرة لا بزيادة عدد العمليات واتساع نطاقها فحسب ، بل وأيضا بقدر أكبر من التنوع في الأهداف التي تنشدها . ويبدو أن الاتجاه الحالي يختلف عن النمط الكلاسيكي في فض الاشتباك من خلال المناطق العازلة ورصد وقف إطلاق النار ، وأصبحت العمليات متعددة العناصر في وظائفها . ومثالا ناميبيا وأمريكا الوسطى والخطوط العريضة لتسوية كمبودية أثبتت أن الأمم المتحدة تزداد نشاطا في تنفيذ مجموعة متكاملة من التدابير لتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة وتحقيق تسوية سلمية للمنازعات وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتوفير مساعدة انسانية للسكان المدنيين وضمان تطبيق المعايير الدولية في مجال حقوق الانسان .

إلا أن وجود مراقبي الأمم المتحدة في بعض الحالات ولعدة سنين ، وإن كان ضروريا للغاية ، اقتصر ، في أفضل الأحوال ، على رصد أو احتواء الصراعات ، وهو لا يوجه توجيها كاملا للمساعدة في عملية التفاوض أو العودة الى الظروف الطبيعية . ويصدق هذا بالنسبة لحالات عديدة منها الحالة في الشرق الأوسط ، بما فيها لبنان ، وكذلك قبرص ، على الرغم من جهود أمين عام الأمم المتحدة الدؤوبة التي لا تكل .

بالعودة الى قضية فلسطين ، أود أن أشير الى قرار الجمعية العامة ٦٨/٤٥ ، المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي دعا :

"مرة أخرى الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن ..." ، (القرار ٦٨/٤٥ ، الفقرة ٣)

إن الأمر متروك الآن للأطراف لاظهار الارادة السياسية الضرورية لتحقيق سلم دائم . ومعظم الناس من الجانبين أظهروا بوضوح رغبتهم في السير على طريق السلام بدلا من الحرب والصراع والعداء . وهذه المظاهر ، سواء سميت "مسيرات السلام" أو "إيماءات أغصان الزيتون" ، دليل قاطع على تصميم الناس العاديين على العمل من أجل التعايش السلمي .

على الرغم من أن المفاوضات بشأن هذا الصراع المعقد والقائم منذ زمن بعيد ستحتاج دون شك الى فترة طويلة من الزمن قبل أن تثمر ، فإن بدء العملية السلمية تحت رعاية دولية هو في حد ذاته انتصار لمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية .

إن شعب وحكومة جمهورية قبرص يتمنيان ويرجوان أن تتمخض هذه العملية عن حل قابل للتطبيق ودائم لمشكلة الشرق الاوسط يقوم على معايير وقواعد القانون الدولي وعلى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وعلى أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتصلة بالمسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عملا بقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) ، المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية .

السيد الفرا (جامعة الدول العربية) : السيد الرئيس ، يسعد جامعة الدول العربية أن تراكم تتبوأون رئاسة الجمعية العامة ، باسم المملكة العربية السعودية التي تقوم بدور رائد في الدبلوماسية والعلاقات الدولية .

وإن لكم ياسيادة الرئيس من الخبرة والمعرفة والثقافة والحكمة ما يضمن لكم تسيير هذه الدورة بمقدرة تحقق نجاحها . وقد برهنتم في الجلسات السابقة على حنكتكم في إدارة جلسات الجمعية العامة . ولا شك في أن ما تبقى من أعمالها سيؤكد نجاحكم وحسن قيادتكم .

ولا يفوتني أن أنوه بدور الامين العام للامم المتحدة ، السيد بيريز دي كوييار ، وخدماته القيمة التي أداها للاسرة الدولية ، وما قام به من جهود خيّرة تميزت بالموضوعية والحس الدولي الصادق لإيجاد حلول للمشاكل العالمية .

(السيد الفرا ، جامعة الدول العربية)

وإنه لمن دواعي اغتباط جامعة الدول العربية وأمينها العام الدكتور عصمت عبد المجيد ، واغتباطي شخصيا بقرار مجلس الأمن الذي أوصى الجمعية العامة باختيار الدكتور بطرس بطرس غالي لقيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة .

فالدكتور غالي دبلوماسي قدير لعب دورا فعالا في سياسة بلاده ، وأسهم بايجاد حلول لمشاكل كثيرة على الصعيدين العربي والافريقي . كما أن له مساهمات كبيرة في الحقل الاكاديمي ، وكتابات كثيرة في القانون الدولي . ولا شك عندي في أن قرار مجلس الأمن سيحظى بدعم الجمعية العامة وتأييدها .

وأود بهذه المناسبة أيضا أن أتقدم بوافر الشكر الى لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإلى رئيستها السيدة عبسة كلود ديالو على ما بذلته وتبذله من جهود خيِّرة لدعم قضية فلسطين .

إن التطورات الجارية الآن في محيط العلاقات الدولية وفي مجال التعاون الدولي والاقليمي تملأ النفس تفاؤلا وأملا في بزوغ فجر نظام عالمي جديد يحل فيه التعاون الاقتصادي والانساني محل التشاحن والتصادم ، وتجد فيه قيم وقرارات الشرعية الدولية مجالا رحبا للتطبيق والتنفيذ* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

فلقد اختفت ظاهرة الحرب الباردة في مجال العلاقات بين القوتين العظميين ، وحلت محلها روح الوفاق والتعاون ، وسوف يعود هذا ، إذا عملنا لتحقيقه ، بالخير كل الخير على المجتمع الدولي وقضايا التحرر الانساني .

وها نحن نشهد أن قرارات الشرعية الدولية - بصفة عامة - اخذت تعرف آليات جديدة ، تسهم بقوة في تنفيذ أهداف الامم المتحدة وميثاقها . فإن تحقيق هذا ، دون تمييز فريق على آخر ، سيؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة الدولية وأجهزتها ، وسيحقق الاهداف السامية التي قامت المنظمة لتحقيقها .

كل هذه الاتجاهات الجديدة تسير في اتساق مع حركة التاريخ التي تتجه دوما نحو تحقيق كرامة الانسان وحريته ، ورفع الظلم والقهر عن كاهله . وكان المتوقع والمطلوب أن تقوم اسرائيل والحركة الصهيونية ، بعد ما جرّته الحرب العالمية الثانية من ويلات ، بدعم هذه الجهود والمشاركة في هذا التطور التاريخي ، وفي بناء عالم جديد افضل ، غير أن اسرائيل ظلت تتوهم أنها قادرة على تحريك عجلة التاريخ إلى الوراء ، وقادرة على تحقيق أهداف ، هي تعلم علم اليقين انها ليست مشروعة او إنسانية ، كما انها اصرّت على إبعاد شعب فلسطين واغتصاب حقوقه وارضه عن طريق تزييف التاريخ ، وتحدي قرارات هذه المنظمة والشرعية الدولية ، متناسية أن إرادة الشعوب المتعطشة للحرية والكرامة تفوق اقوى الاسلحة واكثرها فتكا .

وقد شاهدنا الاطفال الفلسطينيين والرجال والنساء يواجهون المدفع والدبابة الاسرائيلية بالحجارة والعصي ، وذلك في إرادة لا تلين وعزم لا ينثني . ورغم تساقط الشهداء بالآلاف والمصابين والمعتقلين والمبعدين بعشرات الآلاف ، فإن انتفاضة فلسطين ما زالت في عنفوانها وقوتها ، رغم مرور اربعة أعوام على اندلاعها .

لقد دخل الصراع العربي الاسرائيلي في الشهور الاخيرة مسارا تاريخيا متميزا حيث توفرت في راينا لاول مرة إرادة المجتمع الدولي للعمل على حله . وقد تكون التطورات الاخيرة قد فرضت على الجميع بشكل مباشر او غير مباشر ضرورة معالجة مشاكل الحرب والسلم والامن والتنمية ، بالتفاوض كاسلوب حضاري قائم على الفهم الصحيح للمصالح وصدق النية والنظرة السياسية الحكيمة البعيدة .

غير أن اسرائيل ، رغم جهود السلام ورغم دخول أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي في عملية السلام ، ما زالت تتعامل مع كل المعطيات بمنطق القوة وغطرستها ، والبطش الذي لا يؤدي إلا إلى الخراب والدمار للآخرين وللذات أيضا . إن القوة التي تقوم عليها الفلسفة الصهيونية هي غاية في حد ذاتها ، فقد قامت اسرائيل على العنف والارهاب ، وما زالت تقوم على العنف والارهاب . فالعنف هو محور تفكيرها والاساس الذي تقوم عليه سياستها وممارستها في الاراضي العربية المحتلة .

إن اسرائيل لم تبد حتى الآن أية نية في التخلي عن منطق العنف والتوسع ، كما أن أعمالها اللاشرعية ضد شعب فلسطين - من عقوبات جماعية وقمع وتعذيب وهدم منازل وتقويض المقومات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبناء المستوطنات في الاراضي المحتلة وتغيير معالمها - إن كل هذا ما هو إلا جزء من سياسة مرسومة لاغتصاب الارض العربية وتشريد أصحابها لإحلال المستعمرين المهجرين اليهود مكانهم .

إن هذا العنف الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وباقي الاراضي العربية المحتلة لا يقتصر على الانسان فحسب ، بل يتعداه حتى إلى الطبيعة ، إذ أنه يأتي على الاشجار فيقتلعها من جذورها ، ويأتي على الاراضي الزراعية عموما فيدمرها بهدف قطع موارد الرزق عن المواطن الفلسطيني وإرغامه على ترك أرضه ومغادرة البلاد . أضف إلى هذا سياسات نهب الموارد الطبيعية وفي مقدمتها المياه . هذا في الوقت الذي يحرم فيه الفلسطيني صاحب الارض من حفر الآبار ، ويجبر على دفع ثمن باهظ لما يحتاجه من المياه .

إن التاريخ سيسائل اسرائيل على هذا التخريب المنظم لحياة شعب بأكمله وسيسائل هذه الاسرة الدولية إن لم تقدم على حماية شعب فلسطين من عواقب عمليات اقتلاع هذا الشعب ، من مسلمين ومسيحيين ، وإحلال اليهود الغرباء مكانه .

ورغم كل هذه الممارسات التعسفية الظالمة ، أؤكد لكم أن شعب فلسطين لن يتخلى عن حقوقه الوطنية ، وسيواصل الكفاح من أجل تحقيقها . لقد قاسى هذا الشعب ظلما لم ير التاريخ له مثيلا ، وتعلم هذه الجمعية العامة أنه حتى في يوم افتتاح

مناقشة هذه القضية هنا ، استولت الشرطة الاسرائيلية عنوة من المحكمة الشرعية على وثائق تثبت ما يملكه الوقف في القدس الشريف وفي الاراضي المحتلة من اراض وعقارات . إن هذا التعدي هو استمرار لخطة اسرائيلية مدروسة للاستيلاء على الاراضي العربية ليس بالقوة فحسب وإنما بشتى الوسائل كالتزوير والمصادرة وغيرها .

يبدو أن اسرائيل ترفض الاقتناع بالعدول عن عقلية تحدي الشرعية الدولية . وأحدث مثل على ذلك مواجهة اسرائيل لوزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية جيمس بيكر ببناء مستعمرة قبيل كل زيارة قام بها للمنطقة من أجل تقريب وجهات النظر لإحلال السلام . وهذا التصرف الاسرائيلي لم يكن جديدا ، إذ أن اسرائيل سلكت نفس هذا السلوك إزاء جميع المبادرات الامريكية السابقة ، كمبادرات روجرز وريجان وشولتز . كما تصرفت كذلك بنفس الاسلوب إزاء مبادرات الاتحاد السوفياتي والمجموعة الاوروبية ودول العالم الثالث . ولا نغالي إن أضفنا إلى كل هذا مؤتمر مدريد الذي أحيا الامل لدى الاسرة الدولية في سلام دائم .

لقد تضمن بيان السفير الاسرائيلي يورام أريدور الذي ألقاه منذ يومين الكثير من المغالطات ، ولأن الوقت لا يسمح بتفنيد كل هذه المغالطات اكتفي بالرد على سؤال محدد وجه لنا ، وأنا هنا أورد كلماته .

(تكلم بالانكليزية)

"لن تتهيأ الفرصة لإحلال السلم إلا إذا تعلم العرب واليهود كيف يتعايشون جنبا إلى جنب وكيف يتعاملون بعضهم مع بعض" (A/46/PV.52 ، ص ...) .

وقال أيضا

(تكلم بالانكليزية)

"لقد اعتاد القادة العرب الزعم بأن اليهود والعرب عاشوا في وئام في الماضي . ولست أنوي تحليل هذا الزعم الآن . ولكني أتساءل : لماذا إذن لا يمكننا العيش معا في الوقت الحالي؟" (المرجع نفسه) .

(واصل كلامه بالعربية)

إن هذا السؤال للمندوب الاسرائيلي قد جاء في موضعه . فلماذا يا ترى لا يعيش العرب والاسرائيليون معا في سلام ؟ لا شك أن اسرائيل لا تجهل الجواب على هذا السؤال . فمن الذي طرد السكان الفلسطينيين ، من مسلمين ومسيحيين ، واغتصب أرضهم وأحل مهجرين يهود محلهم ؟ ومن الذي حصر وحاصر الفلسطينيين في أماكن لا يغادرونها إلا بتصاريح من السلطات العسكرية الاسرائيلية ؟ ومن الذي يحاكم حتى الاسرائيليين أنفسهم بما تصفه القوانين الاسرائيلية بجرم الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية رغم أن الهدف الوحيد لهذا الاتصال هو بناء الثقة وإرساء قواعد لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة ، الامر الذي يتباكى عليه مندوب اسرائيل . ومن الذي يمنع عودة شعب فلسطين للعيش فوق ترابه الوطني ؟ بل من الذي يمنع الاختلاط وينادي بدولة لا مكان فيها للاغيار ؟ .

(السيد الفرا ، جامعة الدول العربية)

واختتم كلمتي هذه بملاحظة جديرة بالتأمل : إن امتثلت اسرائيل لمبادئ وأسس الشرعية الدولية ودخلت المفاوضات التي ترقبها الاسرة الدولية الآن ، بنية حسنة وإرادة صادقة لإحلال السلام العادل ، ففي هذه الحالة يستطيع الغرقاء والعالم بأسره أن يتفاءلوا خيرا . فهل تعمل اسرائيل هذه المرة على دعم جهود السلام لا إفشالها ، وهل تعي أن العالم بأسره يتجه الآن نحو نظام دولي جديد قد لا يسمح لإسرائيل بإيقاف تطور تاريخي يبدد خطر مجابهة دولية مسلحة ويضمن الامان والسلام والاستقرار والحياة الافضل للجميع ؟ كلنا يرجو ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥